وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس الرقم:.....

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان :

أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من إعداد الطلبة : تحت إشراف الأستاذ

قرس أمير	د . بوتياح وليد
قبال شهيناز	

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل والصلاة على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى صحبه أجمعين. وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الإحترام و التقدير للمشرف على هذا العمل الأستاذ *بوتياح وليد* الذي كان سندا لنا طيلة المشوار بنصائحه و توجيهاته، نرجو من الله أن يحفظه ويسدد خطاه .

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تخصيصهم جزءا من وقتهم لقراءة وتقييم هذا البحث المتواضع .

كما نشكر من قبل فيهم "من علمني حرفا صرت له عبدا "جميع أساتذتنا الكرام طوال المشوار الدراسي

إهداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل: "...وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا.

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها إلى منبع الحنان .أمي الغالية

إلى أعظم رجل في الكون ، إلى الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني وهو بمثابة مثلي الأعلى . أبي العزيز

حفظهما الله وأطال عمرهما وأدخلهما رياض الجنة.

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية إخوتي الأعزاء أمينة ، سهيل ، سلافه و الأخ الأصغر ريان

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع الطالبة قبال شهيناز وكل أفراد عالتها .

إلى كل الأصدقاء و الأحبة....

إهداء

بسم الهادي إلى العلم عالم كل شيء سبحانه و تعالى ، بسم الإجتهاد اساس النجاح ،بسم النجاح الذي لا يكون إلا بتوفيق من الله.

اهدي ثمرة جهدي إلى من علمني مكارم الأخلاق وسهر على تربيتي حرصا على تعلمي إلى نبع الحنان ملكة قلبي وفؤادي،الى من حملتني وهنا على وهن ،الى التي وجهها يضئ ظلمتي ،إلى من الجنة تحت أقدامها إلى أمي العزيزة حفظها الله.

إلى أغلى الناس، سندي في الحياة،إلى من غرس فيا بذرة العلم و التعليم،الى من أوصلني إلى بر الأمان وإلى من وقف بجانبي وحلم دوما بهذه اللحظة أبي الغالي حفظه الله.

إلى إخوتي و أخواتي:سمية ،أمال،نوال،عبد الكريم،عبد الرحمن

إلى بنات وأولاد إخوتي،أروى ،أيوب،أمير،محمد إسلام

إلى من شاركني في إنجاز هذا العمل ، زميلي "أمير"وكافة أفراد عائلته الكريمة

إلى كل من ذكرهم القلب ونسيهم القلم....

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الشكر	-
الإهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول	-
فهرس الاشكال	-
فهرس الملاحق	-
مقدمة	1-6
الفصل الأول: الإطار* النظري *للنمو الإقتصادي و السياسة المالية	
تمهيد	**08**
المبحث الأول : عموميات حول النمو الإقتصادي	**09**
المطلب الأول : مفهموم النمو الإقتصادي وأنواعه	**09**
المطلب الثاني : مؤشرات قياس النمو الإقتصادي و محدداته	**11**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي	**15**
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول السياسة المالية	**20**
المطلب الأول : مفهوم السياسة الإقتصادية	**20**
المطلب الثاني : تعريف السياسة المالية وأنواعها	**24**
المطلب الثالث : أدوات و أهداف السياسية المالية	**28**
خلاصة الفصل	**41**
الفصل الثاني: لمحة عن واقع النمو الإقتصادي والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	
تمهيد	**43**
المبحث الأول : لمحة عن واقع النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022	**44**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال 1990 -2022	44
المطلب الثاني : برامج دعم النمو الإقتصادي	47
المطلب الثالث : معوقات النمو الإقتصادي في الجزائر	53
المبحث الثاني : نبذة عن واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022	57
المطلب الأول : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022	57
المطلب الثاني : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022	62
المطلب الثالث : تطور النفقات العمومية مقارنة بالإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022	66
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث : *دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022*	
تمهيد	70
المبحث الأول: منهجية نماذج الإنحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة ARDL	71
المطلب الأول : منهجية إختبار الإستقرارية	71
المطلب الثاني: منهجية الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعةARDL	75
المطلب الثالث : اختبار الحدود لتكامل المشترك (Bounds Test)	76
المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022 بإستخدام نماذج ARDL	78
المطلب الأول: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	78
المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية و تقدير نموذج ARDL	82
المطلب الثالث : تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إيطار نموذج ARDL	88
خـلاصـة الفصل	92
خاتمة	94
قائمة المصادر والمراجع	98
الملاحق	103

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	أهداف السياسة التجارية	23
02	مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004	48
03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009	50
04	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014	51
05	مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015 – 2019	52
06	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	79
07	أنواع الإرتباط الخطي وإتجاه العلاقة	80
08	دراسة إستقرارية السلاسل عند المستوى	82
09	دراسة إستقرارية السلاسل عند الفرق الأول	83
10	تقدير نموذج ARDL	85
11	إختبار LM للإرتباط الذاتي للأخطاء	86
12	إختبار ARCH عدم تجانس التباين	86
13	إختبار الحدود bounds test	89
14	تقدير معلمات الأجل الطويل	89
15	تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL	90

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	السياسة المالية التوسعية	26
02	السياسة المالية الإنكماشية	27
03	تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	44
04	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	58
05	تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	62
06	تطور الميزانية العامة في الجزائر من 1990 الى 2022	66
07	المنهجية المبسطة لإختبار جذر الوحدة لديكي فولر	74
08	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	81
09	نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة	84
10	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB)	87
11	نتائج إختبار CUSUM و CUSUMQ	88

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	103
02	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	104
03	تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	105
04	تطور الميزانية العامة في الجزائر من 1990 الى 2022	106
05	قيم متغيرات الدراسة الأصلية من 1990 الى 2022	107
06	لوغارتم متغيرات الدراسة من 1990 الى 2022	108
07	نتائج تقدير نموذج ARDL	109
08	إختبار LM للإرتباط الذاتي للأخطاء	109
09	إختبار ARCH لتجانس التباين	110
10	نتائج إختبار الحدودbounds test	110
11	تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إيطار نموذج ARDL	111

مقدمة عامة

مقدمة :

يعتبر موضوع السياسات الإقتصادية بنوعيها المالية والنقدية من المواضيع المهمة بالنسبة لجميع الدول مهما كان تطورها الإقتصادي ، إذ تهدف هذه السياسات عموما إلى تحسين الأداء الإقتصادي على المستوى الجزئي والكلي ، غير أن السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الإقتصادي إلا بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وما صاحبها من إختلالات ومشاكل إقتصادية لعل أبرزها إرتفاع معدلات البطالة وظاهرة الركود التضخمي ، مما يبرز ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتبني إصلاحات لمجابهة المشاكل الإقتصادية وهو الأمر الذي نادى به رواد المدرسة الكنزية على رأسهم **جون مينارد كينز** والذي يؤكد بدوره على الأهمية البالغة للسياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي .

تعد السياسة المالية من أهم مكونات السياسة الإقتصادية التي ترتكز عليها إقتصاديات كل الدول رغم إختلاف أنظمتها الإقتصادية ، وذلك من أجل مجابهة الإختلالات الإقتصادية وتحقيق رفاهية المجتمع ، و تتجلى أهميتها في كونها تعمل على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، التي تسعى إلى التشغيل التام للموارد المتاحة ، تحقيق العدالة الإجتماعية والعمل على تحسين معدل النمو الإقتصادي ، وهذا بإستخدام مختلف أدواتها المتاحة في يد الدولة.

وعلى غرار عدة دول تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية وهي عرضة لعدة أزمات إقتصادية نظرا لهشاشة إقتصادها وذلك راجع لمحدودية مواردها خارج المحروقات ، إضافة لإعتمادها على الدخل الريعي القائم على الإيرادات النفطية التي تتأثر بشكل مباشر بالأزمات البترولية ، وعلى مر السنين نلاحظ أن الجزائر حاولت وفي العديد من المرات التصدي لهذة الإختلالات وذلك من خلال تبني سياسة مالية تتلائم مع الظرف القائم وحسب الأهداف المسطرة

لكل فترة وقد تنوعت بين السياسة المالية الانكماشية والتوسعية ، والهدف الأساسي من تطبيق هذه السياسات يتمثل في محاولة دفع عجلة النمو الإقتصادي للبلد وتحسين معيشة المواطن .

إشكالية الدراسة

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

وللإحاطة بأهم جوانب الإشكالية نقوم بطرح بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو التوجه العام للسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟
- كيف نؤثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ؟

فرضيات الدراسة

- إن التوجه العام للسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة كان بإتباع سياسة مالية توسعية.
- تعتبر السياسة المالية من السياسات الاقتصادية الناجحة المتبعة في الجزائر فقد كان لها تاثير إيجابي على النمو الإقتصادي .
- توجد علاقة توازنية بين أدوات السياسة المالية و النمو الإقتصادي في الجزائر.

إطار الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع وجب علينا التقيد بإطار مكاني وزماني

- الاطار المكاني : سيتم اجراء هذه الدراسة على الجزائر.
- الاطار الزماني : الدراسة تكون خلال الفترة (1990-2022)

المنهجية والأدرات المستخدمة في الدراسة :

من أجل الإلمام بجوانب الموضـــوع ومحاولة الإجابة على الإشـــكالية المطروحة وإختبار مدى صحة فرضيات الدراسة المقدمة سيتم الاستعانة بمايلي :

- المنهج الوصــفي : و ذلك من أجل وصــف أدوات الســياســة المالية وكذا النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي .
- المنهج الاستقرائي : وذلك باستخدام أدوات القياس الإقتصادي التي تمكننا من دراسة تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي خلال الفترة (1990-2022)

أما بالنسبة للأدوات المستعملة في دراستنا سيتم الإستعانة ببرنامج EVIEWS 10 لقياس تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك بالإعتماد على البيانات المستخرجة من مختلف المصادر الموثوقة .

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراســة إلى الدور الفعال التي تلعبه الســياســة المالية في إقتصــاديات الدول و مدى تأثيرها على مختلف الجوانب الإقتصـــادية و الإجتماعية وإبراز فعالية هذه الســياســة بشــقيها التوســعي و الإنكماشــي في الجزائر في ظل التطورات الإقتصــادية المحلية والدولية .

أهداف الدراسة:

- إبراز ماهية السياسة المالية وكذا أهم أدواتها.
- إبراز الجوانب النظرية للسياسة المالية والنمو الإقتصادي .
- التطرق لأهم توجهات السياسة المالية المتبعة في الجزائر.
- دراسة العلاقة المحتملة بين السياسة المالية و النمو الإقتصادي .

دوافع اختيار الموضوع:

يعود دافع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نذكر منها:

- أهمية النمو الاقتصادي في تحقيق الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية للدولة .
- الميول الشخصية لمواضيع الإقتصاد الكلي .
- الرغبة في معرفة آلية عمل السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي،
- معرفة نوع السياسة المالية المتبنات من طرف الجزائر حسب الظروف التي يمر بها البلد .

الدراسات السابقة

- **محمد كريم قروف (2015):** دراسة مدرجة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة تحت عنوان أثر السياسات الاقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 الى غاية 2014 حيث حاول الباحث دراسة تأثير كل من السياسة المالية والنقدية والتجارة الخارجية كمحددات للنمو في الجزائر وبعد تقدير النموذج أظهرت النتائج أن هناك تأثير معنوي على النمو لكل من السياسة النقدية والتجارة الخارجية في حين جاء تأثير السياسة المالية في شكل النفقات العامه سلبي.
- **جهيدة العياطي(2017) :** دراسة قياسية (مقال) تحت عنوان مقاربة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الإقتصادي في حالة الإقتصاد الجزائري، حيث تم إستخدام الدراسة القياسية لتقدير نموذج الإنحدار المتعدد بإستعمال طريقة المربعات الصغرى

وملاحظة كيفية تأثير السياسة المالية على النمو وكانت النتائج كالتالي : الإنفاق الحكومي والإيرادات الكلية لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو والناتج الداخلي الإجمالي بينما الضرائب المباشرة والغير مباشرة تؤثر سلبا في النموالإقتصادي.

- **فطيمة نسمن (2021):** دراسة مدرجة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة تحت عنوان أثر السياسات الاقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 الى غاية 2018 ،حيث حاولت الباحثة دراسة أثر السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية كل على حدا وكليهما معا على النمو الإقتصادي بإستخدام ثلاث نماذج (VAR ARDL VECM) ، وقد بين النتائج أن للسياسة الانفاقية دون السياسة الضريبية أثر إيجابي على النمو الإقتصادي .
- **محمد كربم قروف (2015):** دراسة مدرجة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة تحت عنوان أثر السياسات الاقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 الى غاية 2014 ، حيث حاول الباحث دراسة تأثير كل من السياسة المالية والنقدية والتجارة الخارجية كمحددات للنمو في الجزائر ،وبعد تقدير النموذج أظهرت النتائج أن هناك تأثير معنوي على النمو لكل من السياسة النقدية والتجارة الخارجية في حين جاء تأثير السياسة المالية في شكل النفقات العامه سلبي.
- **علي حبيطة (2021):** دراسة قياسية (مقال) تحت عنوان أثر السياسات الاقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة ما بين 1990 الى غاية 2019 ، بإستعمال نماذج panel data ، توصلت النتائج إلى أن النفقات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الإقتصادي ، أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فلها تأثير سلبي ومعنوي وكذا رأس المال البشري ذو تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي .

هيكل الدراسة:

سيتم تقسيم البحث الى ثلاث فصول ، حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة الماليه والنمو الاقتصادي ، أما الفصل الثاني سنتطرق من خلاله الى لمحة عن واقع السياسة المالية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة و فيما يخص الفصل الثالث سيتم تخصيصه للدراسة التطبيقية لأثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 الى غاية 2022 .

الفصل الأول :

الإطار النظري للنمو الإقتصادي و السياسة المالية

تمهيد :

يعد النمو الإقتصادي أحد المؤشرات الأساسية لقياس صحة وتطور الاقتصاد في أي دولة، فهو يشير إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية والدخل الفردي، والنمو الإقتصادي كغيره من المتغيرات الاقتصادية يتأثر بالعديد من العوامل، ومن أهمها السياسة المالية التي تعتبر أحد أهم أدوات الحكومة لتحقيق النمو الإقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وذلك من خلال إستخدام أدواتها المختلفة حسب الظرف القائم وحسب الأهداف المسطرة لكل فترة .

وعلى هذا الأساس سنخصص هذا الفصل من الدراسة لغرض التعرف على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الإقتصادي و السياسة المالية، وهذا من خلال المبحثين التاليين :

- **المبحث الأول** : عموميات حول النمو الإقتصادي .
- **المبحث الثاني** : مفاهيم عامة حول السياسة المالية .

المبحث الأول : عموميات حول النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي من أبرز المواضيع المتداولة في الدراسات الإقتصادية على اختلاف المذاهب الإقتصادية، نظرا لسعي كل الدول لتحسين ظروف معيشة أفرادها، ومن أجل فهم هذا الموضوع من الضروري معرفة أهم التعاريف المقدمة للنمو الإقتصادي وكذا أنواعه بالإضافة إلى الإلمام بطرق قياسه والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي، هذا ما سيتم عرضه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : مفهموم النمو الإقتصادي وأنواعه

أولا : تعريف النمو الإقتصادي :

توجد عدة تعاريف للنمو الإقتصادي نوجز منها ما يلي :

- يعرف الإقتصادي (François Perroux) النمو الإقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي بالقيمة الحقيقية [1].
- كما عرفه سيمون كوزنتس الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1971 بأنه إرتفاع طويل الأجل لقدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الإقتصادية وبشكل متزايد لسكانها وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها [2].
- ويعرف أيضا على أنه الزيادة في الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة [3].
- وقد عرفه البعض على أنه زيادة سريعة ومستمرة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ، بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن [4] .

---

[1] - Pierre Robert , Croissance et crise , Pearson France , 2010 ,p 2

[2] - Ibid , p 3

[3] – محمد أحمد الأفندي ، مقدمة في الإقتصاد الكلي ،الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2012 ص297

[4] – محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ص 73

من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص الخصائص التالية : [1]

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الوطني زيادة في دخل الفرد الحقيقي .
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية ، أي عزل أثر معدل التضخم عن الزيادة النقدية في دخل الفرد .
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل .

ثانيا : أنواع النمو الإقتصادي

ميز الإقتصاديون بين نوعين من أنواع النمو الإقتصادي ، فالإقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة بإستعمال موارد أكثر، ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية بإستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، سنحاول الإشارة إلى مفهوم كل منهما من خلال مايلي : [2]

1-**النمو الإقتصادي الشامل أو الموسع** : إن زيادة الناتج الحقيقي المتناسبة مع زيادة عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي لإنتاجية عوامل الإنتاج يسمى بالنمو الموسع أو الشامل، يتحقق هذا النمو عندما ينمو إنتاج دولة ما مقاسا بالناتج الوطني الحقيقي، أي أن الدولة قد تحقق نموا إقتصاديا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي .

2-**النمو الإقتصادي المكثف** : يعتمد هذا النوع على معيار زيادة نصيب الفرد من الدخل ، وذلك من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد بمعنى التحسين الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج من خلال عدة أساليب نذكر على سبيل المثال لا الحصر التقدم التقني و عليه فإن نمو إنتاج مجتمع ما من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل نمو السكان يعني زيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، ما يحسن في المتوسط المستوى الإقتصادي للأفراد أي حدوث نمو إقتصادي مكثف .

---

[1]- أشواق بن قدور ، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي – دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005 ، مذكرة تخرج ضمن متطليات نيل شهادة الدكتورة ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008 ص42

[2]- جيمس جوارتيني ، ترجمة عبد العظيم محمد ، الإقتصاد الكلي ، الإختبار العام و الخاص ، دار المريخ ، السعودية ، 1998 ص581

المطلب الثاني : مؤشرات قياس النمو الإقتصادي و محدداته

أولا: قياس النمو الإقتصادي

من خلال التعاريف المقدمة للنمو الإقتصادي التى تقتضي الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي و في متوسط نصيب الفرد من الدخل، يتضح لنا أنه يوجد مؤشرين لقياس النمو الإقتصادي : مؤشر إجمالي وآخر فردي [1] .

1- المؤشر الإجمالي : يعتمد هذا المؤشر على الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للدولة ، بغض النظر عن جنسية مالك عوامل الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويجدر الإشارة إلى أن معدل النمو الإقتصادي يقاس من خلال الناتج المحلي الحقيقي الذي يعرف على أنه مجموع السلع و الخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة والمقيمة بأسعار سنة الأساس (أسعار ثابتة) أي بعد إستبعاد تأثيرات الأسعار وذلك من أجل معرفة إن كانت الزيادة حقيقية أو بسبب التضخم [2] .

وفقا للبنك الدولي، النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي يمثل النسبة المئوية للتغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي بين سنتين، أو يعكس الزيادة (أو الانخفاض في حالة النمو السلبي) لمستوى النشاط الإقتصادي في بلد ما، ويقاس النمو الإقتصادي بإستخدام النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ، فيتم حساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالطريقة التالية : [3]

$$TC(\%) = \frac{PIB_n - PIB_{n-1}}{PIB_{n-1}}$$

حيث أن :

[1]- محمد أحمد الأفندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 313

[2]- لامية بن حبيب ، محاضرات في مقياس نظرية المؤشرات الإقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ،2022 ، ص40

[3]- نفس المرجع ، ص50

- PIB(%): يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- PIB_n: يمثل الناتج الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية
- PIB_{n-1}: يمثل الناتج الإجمالي الحقيقي للسنة الفارطة

2-المؤشر الفردي : يعتمد هذا المقياس على نمو الدخل الفردي الحقيقي في المجتمع ويعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الإقتصادي، فهو متغير يمكن حسابه ، وتحليل تغيراته في مختلف القطاعات ، كما أنه عامل أساسي لبناء النماذج الإقتصادية ، ومعظم الإقتصاديين مازالوا يتمسكون بضرورة إستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل بإعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هورفع مستوى معيشة ورفاهية جميع أفراد المجتمع .

ويعد هذا المقياس قياس عيني للنمو، تكمن أهميته في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان [1] ، وفيما يخص هذا المقياس فهو يقاس وفق أسلوبين كما يلي : [2]

2-1 معدل النمو البسيط :

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية مقارنة بسابقتها، ويستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة، ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية :

$$S(\%) = \frac{S_n - S_{n-1}}{S_{n-1}}$$

حيث أن :

- S (%): يمثل معدل النمو
- S_n: يمثل الدخل الحقيقي للسنة الحالية
- S_{n-1}: يمثل الدخل الحقيقي للسنة الفارطة

[1]- زكرياء مسعودي ، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذجي ECM و FMOLS ، دراسة قياسية خلال الفترة ما بين 1980 و 2017 ، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 4 العدد 7 ، 2019 ص120

[2]- نبيلة عرقوب ، أثر الإصلاحات الإقتصادية على النمو في الجزائر خلال الفترة 1980-2010 ، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 28 المجلد 2 ، 2010 ، ص ص 82 ، 83

2-2 معدل النمو المركب :

يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك لفترة زمنية معينة، ويستخدم في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل. فإذا أشرنا إلى معدل النمو المركب بالرمز (TC)، فإن حسابه يكون كتالي :

$$TC= \sqrt[n]{GDP_n/GDP_0}$$

حيث أن :

- GDP_n : بمثل متوسط دخل الفرد الحقيقي عند بداية الفترة .
- GDP_0: بمثل متوسط دخل الفرد الحقيقي عند نهاية الفترة .
- n : طول الفترة

ثانيا : محددات النمو الإقتصادي

تعتبر محددات النمو الإقتصادي عوامل أو متغيرات تؤثر على قدرة الدول وإقتصادياتها على تحقيق النمو الإقتصادي ، ومن أهم هذه العوامل مايلي :

1-رأس المال :

يعتبر رأس المال من أهم عناصر الإنتاج ويحتل أهمية خاصة في النشاط الإقتصادي إذ لا يوجد نشاط إقتصادي بدون رأس المال فكل السلع والخدمات التي تستهلك نجد أن رأس المال قد ساهم في إنتاجها، ويعرف على أنه عبارة عن مجموعة الأصول والسلع الإنتاجية الموجودة في إقتصاد ما في وقت ما والتي تستخدم في انتاج سلع أخرى، ومن ثم فهو يشمل الآلات والمعدات والمباني والمخزون من المواد الخام والسلع تحت التصنيع، أي أن رأس المال هو أي سلعة تستخدم لإشباع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة عن طريق استخدامها لإنتاج سلع اخرى، سواء كانت إستهلاكية أو إنتاجية، ويتبين دور رأس المال من

خلال تأثيره على النمو، فكلما كان الإستثمار الإجمالي مرتفعا كلما كان النمو الإقتصادي مرتفعا [1] .

2-التقدم التكنولوجي :

تساهم الإبتكارات التقنية الحديثة في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، و تعزيز مستوى الإنتاج المتاح، إذ تؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج بإستخدام نفس الكمية من الموارد، وهذا يشير إلى إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية ، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والإستثمار في مجالات البحث والتطوير، فالإبتكارات العلمية الحديثة، والإستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والإستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطا كافيا لإستمرار النمو الإقتصادي، إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع ، لأن التكنولوجيا رأس مال عام في متناول جميع الدول [2].

3-النمو السكاني :

يعد النمو السكاني بوابة الزيادة النهائية في قوة العمل ، إذ يعد عاملا أساسيا في حث النمو الإقتصـادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشـرائية من خلال زيادة حجم الأسـواق المحلية من ناحية أخرى، مع أنه هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير ايجابي أم سالبي على النمو الإقتصادي في

[1]- عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مبادئ علم الإقتصاد ، دار زهران ، عمان ، 2008 ، ص102

[2]- علي حاتم القريشي ، إقتصاديات التنمية ، حوض الفرات ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2017، ص44

دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الإقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توفر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم[1] .

4-الإنفتاح التجاري :

يعبر عنه بالتجارة الخارجية يتم حسابه من خلال نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الوطني الإجمالي ، يلعب دورا مهم في تحديد النمو الإقتصادي بما يترتب عليه من إزالة القيود الجمركية بين الدول، وزيادة التبادل فيما بينهم عن طريق الصادرات والواردات، ما يشجع الإستثمارات الأمر الذي يحقق منافع في الدول الصناعية والدول النامية، إذا تمكنت هذه الأخيرة من توجيه الإستثمارات إلى المجال المرغوب فيه بما يحقق لها أهدافها الإقتصادية [2] .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي

أولا: النظرية الكلاسيكية للنمو الإقتصادي

تعتبر المدرسة الكلاسيكية واحدة من أبرز المدارس التي تناولت موضوع النمو الإقتصادي من خلال طرح مفكريها لعدة نظريات ومفاهيم مفسرة للنمو الإقتصادي ، ورغم أن النظرية مرفوضة من طرف غالبية الإقتصاديين خاصة في ظل عجزها عن مسايرة الأزمات الإقتصادية ، إلا أنه من الضروري التطرق إلى أهم إعتقادات روادها وذلك كخلفية علمية لتطور نظريات النمو الإقتصادي .

يعتقد آدم سميث الذي يعتبر الأب الروحي للإقتصاد ومؤسس المدرسة الكلاسيكية أن الفرد بإمكانه تعظيم ثروته دون تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ،كما طرح فكرة التخصص وتقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاجية وإعتبر التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم ،في حين بين دافيد ريكاردو في نظريته أن الزيادة في نمو السكان تؤثر على النمو الإقتصادي بشكل سلبي

[1]- نفس المرجع ، ص 45

[2]- علي مكيد ، فضيلة ملواح ، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة ما بين 1990 - 2018 ، جامعة المدية ، ص136

خاصة في حالة تزايد معدل نمو السكان بمعدلات تفوق معدل النمو الإقتصادي ، وأن المصدر الأساسي للأرباح هو القطاع الصناعي من خلال تطبيق الأساليب الحديثة في هذا القطاع على عكس القطاع الزراعي الذي يتصف بتناقص الغلة ، بينما يرى مالتوس أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة عرض العمل وإنخفاظ الأجور وبالتالي زيادة الإنتاج ما يؤدي إلى تزايد الأرباح وبتالي زيادة حجم الإستثمار الأمر الذي يضمن زيادة في النمو الإقتصادي [1].

ثانيا : النظرية الكينزية للنمو الإقتصادي

في عشرينات القرن الماضي وبالتحديد سنة 1929 ، إجتاح الإقتصاد العالمي أزمة الكساد العظيم، وإستمرت البطالة الإجبارية بالإرتفاع بشكل مخيف، فكانت نقطة تحول هامة في الفكر الإقتصادي، حيث عجزت أفكار المدرسة الكلاسيكية في إيجاد حل لهذة الأزمة ما عجل في ظهور مدرسة جديدة بزعامة جون مينرد كينز الذي قدم تفسيرا جديدا للكيفية الذي يتم بها تحديد مستوى التوظيف وذلك في كتابه ' النظرية العامة للتوظيف الفائدة و النقود ' والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الإقتصادي خاصة مع تعارضه الكبير وإنتقاده للفكر الكلاسيكي وتتمثل أهم مقومات النظرية الكينزية فيما يلي :

ترتكز النظرية الكنزية على مبدأ تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق تشجيع الطلب وزيادة الإستهلاك وبالتالي تحقيق زيادة في الإستثمار الذي بدوره يساعد في رفع معدلات النمو الإقتصادي ، كما يرى كينز أنه يمكن حدوث توازن إقتصادي في ظل التشغيل الناقص –بوجود البطالة – وأنها حالة طبيعية في الإقتصاد، وأن العمل ليس المحدد الوحيد للطاقة الإنتاجية ، لأن الإنتاج يعتمد على عناصر ذات أهمية كبيرة مثل رأس المال والتكنولوجيا بالإضافة إلى معارضة فكرة مرونة الأسعار والأجور حيث يرى أن الأجور لا تتحرك بحرية تامة لأن النقابات العمالية ترفض خفض الأجور بالإضافة إلى وجود قوانين تحدد الحد الأدنى

[1]- نبيلة عرقوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 85 ، 86

للأجور ، ومن جهة أخرى هناك منتجون يتمتعون بسيطرة إحتكارية على أسواق أهم السلع ولن يسمحو بإنخفاض أسعار منتجاتهم عند إنخفاض الطلب [1] .

ثالثا : النظرية النيوكلاسيكية للنمو الإقتصادي

تشير المدرسة الكلاسيكية الحديثة – النيوكلاسيكية – إلى الإتجاه الفكري الذي ظهر في السبعينات من القرن 19 ، تعتبر الركيزة الأساسية في فهم النظريات الإقتصادية الحديثة من أهم روادها ألفريد مارشال و فيكس و كلارك يمكن تلخيص أهم مبادئ هذه المدرسة في عدة نقاط رئيسية أبرزها : [2]

- أن النُّمو الإقتصادي كالنُّمو العضوي لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد إستعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير ، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع .
- أن النُّمو الإقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النُّمو الإقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
- أن النُّمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة ، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة ، وحرية التجارة تكفل إنطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي .

[1]– وهيبة السليماني ، النظريات الإقتصادية ، دار الإبتكار ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2017 ص ص 181 ، 182

[2]– عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الإقتصادي، نظريات النمو والتنمية الإقتصادية، الجزء الثالث، (بدون سنة النشر) ، ص ص 34 ، 35 أنظر https:// Fr.scribd.com/document/43538/6269 تاريخ المعاينة 2023/01/20

رابعا : النظرية الحديثة للنمو الإقتصادي : [1]

أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الإقتصادي طويل الأجل ، إلى فشلها في إعطاء تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للإقتصاديات حول العالم ، وقد برزت نظرية النمو الحديثة أو ما يعرف بنموذج النمو الداخلي في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، ركزت هذه النظرية على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الساعية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب والاتصالات .

ويلاحظ أن نماذج النمو الداخلي تتشابه كثيراً في هيكلها مع النماذج النيوكلاسيكية، فهي تتفق معها في التأكيد على أهمية الإدخار والإستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو السريع في الدول النامية ، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها في الإفتراضات والإستنتاجات، فقد أسقط نموذج النمو الداخلي إفتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكي، وأن هناك تزايد غلة للعمل ورأس المال، وبالتالي فإن زيادة الإستثمار في رأس المال المادي والبشري يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية ، كما توصلت إلى أن إستمرار زيادة فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، لا ترجع إلى العوامل التي ذكرتها النظريات التقليدية، وإنما لمجموعة من العوامل تتعلق بشكل كبير برأس المال البشري كالتعليم والبحث والتطوير .

وإجمالا يمكن القول أن تلك النظرية قد إستبعدت تماما أن يتحدد النمو الإقتصادي في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو، كما تعتبر دراسة روبرت بارو (Barro, 1996)، من أهم الدراسات المتعلقة بنظرية النمو الحديثة التي أضافت عوامل أخرى كالسياسة التجارية ومدى الإنفتاح على العالم الخارجي –

[1]– عبد الحليم شاهين ، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي ، العدد 73 ، الكويت ، 2021 ص ص 22 ، 23

الصادرات والواردات – والإستثمار الأجنبي والإستقرار السياسي ونظم الشفافية والمساءلة القانونية ولإستقلال القضاء .

وتنتقد تلك النظرية على أساس أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لإقتصاديات الدول النامية ، كما أنها ركزت بشدة على محددات معدلات النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، وأهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط .

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم وأبرز السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدول وذلك بهدف تحقيق أهداف إقتصادية محددة ومسطرة مسبقا ، من خلال هذا المبحث سيتم الإشارة إلى مفهوم السياسة الإقتصادية وأنواعها إضافة إلى محاولة إبراز أهم التعاريف المقدمة للسياسة المالية ، و الإطلاع على أدواتها الفعالة و تحديد الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الإقتصادية

أولا : تعريف السياسة الإقتصادية

- تعرف السياسة الإقتصادية حسب الدكتور نعمة الله نجيب بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التى تحدد معالم البيئة الإقتصادية التى تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية "[1].
- كما عرفها الدكتور وليد عبد الحميد العايب على أنها " تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية، لهذا يجب على السياسة الإقتصادية التى تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند إستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر إستخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف ". [2]
- في حين يعتبر Greffe Xavier السياسة الإقتصادية أنها "مجموع القرارات التي تتخذها السلطة العمومية بهدف توجيه النشاط الإقتصادي في إتجاه مرغوب فيه ". [3]

[1]– نعمة الله نجيب ، أحمد رمضان ، مقدمة في الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 ، ص141

[2]– وليد عبد الحميد العايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، مكتبة الحسن العصرية ، 2010 ، ص 112

[3]- Greffe Xavier ، Économie des politiques publiques ، paris ،1997 ،P 25

- ويقصد بالسياسة الإقتصادية في معناها الضيق "التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الإقتصاد أو وزارة التجارة الخارجية و الصناعة ...) في مجرى النظام الإقتصادي ، عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الإقتصادية الأساسية في الإقتصاد الوطني ، مثل الإنتاج، الإستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي." [1] وغيرها من المتغيرات التي بدورها تشكل منظومة متكاملة للنشاط الإقتصادي في المجتمع ، وهي تعتبر متغيرات مترابطة أي أن تغير في قيمة متغير واحد يؤدي بالضرورة إلى التغير في المتغيرات الأخرى إما بالزيادة أو بالنقصان حسب نوع التأثير .
- وقد عرفها البعض على أنها " مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها إنعكاسات على الحياة الإقتصادية : نفقات الدولة ، النظام النقدي ، العلاقات الخارجية ..الخ "[2].
- كما تعرف أنها " مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة ، لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية خلال فترة زمنية محددة ". [3]

مما سبق يمكن أن نعرف السياسة الإقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير والبرامج والقرارات التي تتخذها الدولة في المجال الإقتصادي ، خلال فترة زمنية قصيرة ، متوسطة أو طويلة المدى ، من أجل تحقيق أهداف إقتصادية محددة .

[1]– جمال الدين بن عمير ، مطبوعة محاضرات في مقياس السياسات الإقتصادية في الجزائر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2022، ص 18

[2]– عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ص 29

[3]– عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الإقتصادية، تحليل جزئي وكلي ، مطبعة العمرانية للأوفست ، مصر 2002، ص 239

ثانيا : خطوات صياغة السياسة الإقتصادية

قام عالم الإقتصاد الإيرلندي الشمالي في كتابه حول السياسات الإقتصادية بتحديد خطوات صياغة السياسة الإقتصادية الكلية كالتالي :[1]

- تحديد الأهداف من خلال تعظيم دالة الرفاه الإجتماعي ومن ثم يتم تحديد الأهداف الإقتصادية المستقبلية حسب الأولوية .
- تحديد أدوات السياسة المتاحة لتحقيق الأهداف.
- ضرورة إطلاع صانع القرار على نموذج للإقتصاد يربط من خلاله الأدوات بالأهداف وبالشكل الذي يؤهله لإختيار القيمة المثلى لأداء السياسة .

ثالثا : أنواع السياسات الإقتصادية

تختلف أنواع السياسة الإقتصادية حسب الهدف الذي تسعى إليه الدولة بالإضافة إلى طريقة تنفيذها ومن بين أهم هذه الأنواع نذكر ما يلي :

1- **السياسة المالية** : لقد إهتم الباحثون الإقتصاديون كثيرا بالسياسة المالية لما لها من قدرة كبيرة على معالجة المشكلات الإقتصادية وخاصة في فترات الكساد والتضخم وذلك بالإعتماد على سياسة الإنفاق العام أو السياسة الضريبية أو كلاهما معا بحسب وضعية الإقتصاد في كل دولة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا [2].

2- **السياسة النقدية** : تعرف السياسة النقدية على أنها : عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية (الإنتاج ،الإستهلاك،الإستثمار،الإدخار، الأسعار والعمالة...) للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية والحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار، فهي تذهب وتمتد لخلق تدابير متوازنة ومتناسقة ومتكاملة،

[1]- أحمد الكواز ، السياسات التنموية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 71 ، الكويت ، 2008 ، ص 03
[2]- نجيب نعمة الله ، أحمد رمضان ، مرجع سبق ذكره ص 235

تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العليا [1]، مستعينة في ذلك على مجموعة من الأدوات(أدوات السياسة النقدية) وهي تنقسم بدورها إلى قسمين : [2]

الأدوات الكمية : سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الإحتياطي القانوني.

الأدوات النوعية : تنظيم الإئتمان ، التأثير المباشر والإقناع الأدبي ، تحديد نسبة الودائع .

3-السياسة التجارية : تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد ، وكذا لتحقيق تنمية إقتصادية ، من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة [3] ، ويمكن تلخيص أهم أهداف السياسة التجارية في الجدول التالي :

الجدول رقم(1) : أهداف السياسة التجارية

أهداف إقتصادية	أهداف إجتماعية	أهداف إستراتيجية وسياسية
حماية الصناعات الناشئة . المحافظة على التوازن الخارجي . إيجاد موارد مالية إضافية لتمويل الإنفاق العام للدولة .	إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع . المحافظة على الصحة العامة للأفراد من خلال حظر التعامل بالسلع المضرة بالصحة .	توفير الأمن الإقتصادي والعسكري توفير الإكتفاء الذاتي خاصة الأمن الغذائي توفير إحتياجات الدولة من السلع ذات الطابع الإستراتيجي مثل الطاقة

المصدر: سعيدة نيس ، مطبوعة محاضرات في السياسات الإقتصادية ، ص 15،14 ، انظر https://elearning.univ-eloued.dz/mod/resource/view.php?id=18603 تاريخ المعاينة 2023/01/08

[1]- هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري ، منشورت الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق 2010 ، ص 32

[2]- يونس حيدر الموسوي ، السياسات الإقتصادية ، دار اليازوري العلمية ، مصر ، ط2 ، ص ص 25 ، 18

[3]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 319

المطلب الثاني : مفهوم السياسة المالية وأنواعها

أولا : تعريف السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة وإن الأصل في لفظها يرجع إلى كلمة فرنسية قديمة هي (fisc) أي حافظة النقود أو الخزانة ولكنه ضمن مصادر التطور الذي رافق المجتمعات وظهور مهام جديدة في المجالات الإقتصادية المختلفة إتسع مفهومها و إختلف الباحثون والمؤسسات الإقتصادية العالمية في تعريفاتهم ولكنهم لم يبتعدوا كثيرا عن المضمون[1] ، ونذكر بعضها فيما يلي :

- هي تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم ، وذلك من خلال سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية [2] .
- وتعرف أيضا بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة [3] .
- السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة بإستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة وإستبعاد التأثيرات الغير المرغوبة على الدخل والإنتاج والإستخدام [4] .
- تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة والغير المباشرة ، وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الإجتماعي [5].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة المالية هي *تلك الإجراءات والقرارات* التي تتخذها الدولة في المجال المالي ، بغرض *إحداث أثر على متغيرات النشاط الإقتصادي*

---

[1]- يونس حيدر الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45

[2]– هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية االجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصرة (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الطبعة 1 ، مصر 2006، ص 49

[3]– عبد المطلب عبد الحميد ،إقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر، 2006 ص40

[4]– فليح خلف ، مدخل إلى السياسة المالية ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2017 ص 335

[5]– بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 3 ،الجزائر، 2004 ص 99

والإجتماعي بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو وتحقيق الإستقرار من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية .

ثانيا : أنواع السياسة المالية

يتم إستخدام السياسة المالية في الإقتصاد من أجل معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية وذلك لتحقيق إرتفاع في معدل النمو الإقتصادي ، مصحوب بإستقرار في المستوى العام للأسعار ، ويتم ذلك من خلال التغيرات في جانبي العرض والطلب الكليين وفق إتجاهين أحدهما توسعي والآخر إنكماشي.

1-السياسة المالية التوسعية :

في حالة الركود أو الكساد الإقتصادي ترتفع معدلات البطالة ويتراجع معدل النمو بسبب قصور الطلب الكلي ، ولمعالجة هذه الإختلالات تنتهج الدولة سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب عن طريق تخفيض كل أنواع الجباية المفروضة على الأشخاص الطبيعية و المعنوية أو دمج الأداتين معا [1]، ما يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي تشغيل الموارد العاطلة والإرتفاع بمتسوى التشغيل ، ما يترتب عليه زيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي إرتفاع معدل النمو ، ولتوضيح آلية عمل هذه السياسة بإستخدام أداة الإنفاق الحكومي نستعين بالشكل الموالي :

[1] - علي لطرش ، نقمة النفط على الأمن الإقتصادي الجزائري في ظل السياسة الإقتصادية للحكومة (دراسة فكرية قانونية إقتصادية) ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا ، 2021، ص26

الشكل رقم(1) : السياسة المالية التوسعية

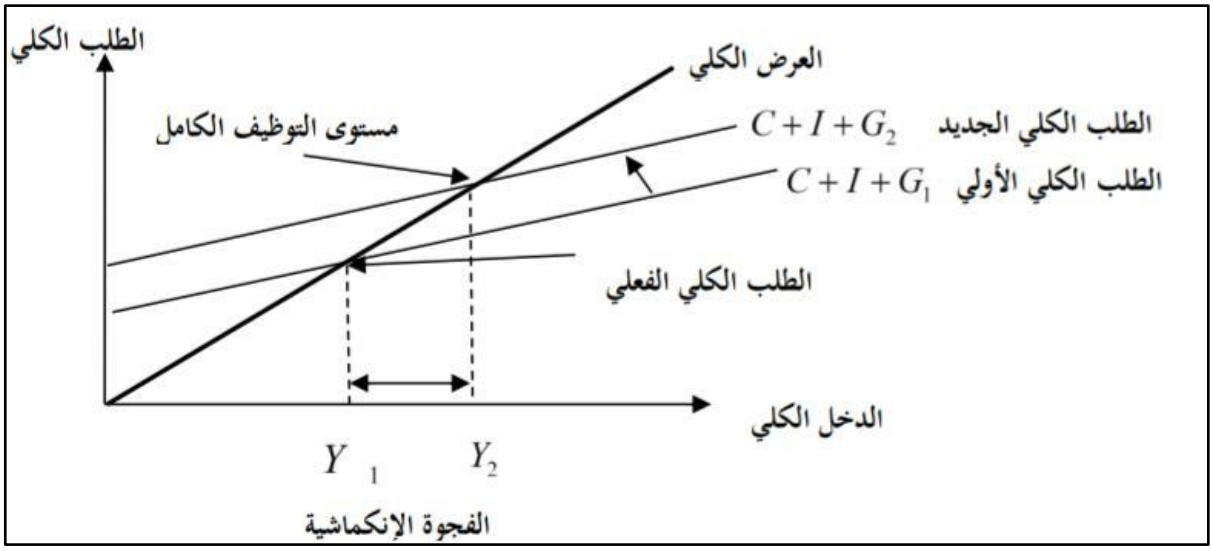

المصدر : خيرة أجري، دراسة قياسية لأثر التفاعل بين السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة ، جامعة تلمسان، ص 56

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وجود فجوة إنكماشية ما يفسر وجود ركود في بعض قطاعات الإقتصاد الذي يعمل هنا بأقل طاقته، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي منحنى العرض الكلي عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل ، ولمعاجة ذلك تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي (مع تثبيت قيمة الضرائب في هذه الحالة) لتشغيل الموارد العاطلة، فنلاحظ أن منحنى الطلب إنزاح نحو الأعلى ما أدى إلى إنتقال نقطة التوازن إلى الأعلى عند مستوى التوظيف الكامل، وعليه فإن زيادة الطلب الكلي سوف يزيد من الإنتاج حتى يصل الإقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، ما ينتج عنه زيادة الدخل الكلي من Y_1 إلى Y_2، وهكذا يتم معالجة الفجوة الإنكماشية.

2-السياسة المالية الإنكماشية :

في حالة التضخم يتولد في الإقتصاد ضغوطات تضخمية ترفع من المستوى العام للأسعار مما يدفع بالدولة إلى محاولة إمتصاص هذه الضغوطات بالإستعانة بأدوات السياسة المالية، في مثل هذه الحالات يتطلب من صناع القرار إتباع سياسة مالية إنكماشية ، عن طريق خفض الإنفاق الحكومي لتخفيض الطلب الكلي أو عن طريق

رفع الضـرائب أو إضـافة ضـرائب جديدة تخفض من مسـتوى الدخل التصـرفي، ما ينعكس على تخفيض القدرة الشـرائية لدى المسـتهلكين وبالتالي تخفيض الإسـتهلاك في الشكل الموالي سنحاول عرض آلية عمل السياسة المالية الإنكماشية بإستخدام أداة الإنفاق الحكومي (تثبيت الضرائب) [1] .

الشكل رقم(2): السياسة المالية الإنكماشية

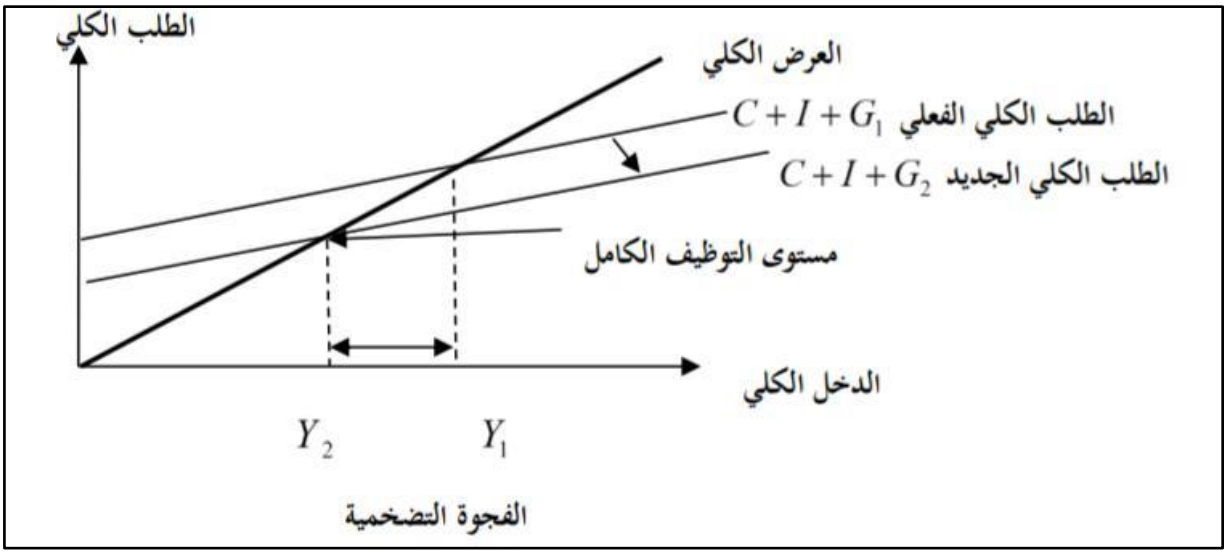

المصدر : خيرة أجري، مرجع سبق ذكره ص 57

من خلال الشـكل أعلاه نلاحظ وجود فجوة تضـخمية ما يفسـر أن الإقتصـاد يعمل عند نقطة أعلى من طاقته الكاملة، فهنا تكون القيمة النقدية الموجودة في قطاعات الإقتصـاد تفوق القيمة الحقيقية للتوظيف الكامل، والملاحظ في الشـــكل أن منحنى الطلب الكلي يقطع منحنى العرض الكلي عند نقطة أعلى من مســـتوى التوظيف الكامل أو ما يعرف بالإنتاج الكامن، وبناءا عليه تقوم الدولة بخفض الإنفاق الحكومي مع (بقاء الضـرائب ثابتة) وسـحبه من أجل إحداث تطابق بين الدخل الفعلي والدخل الممكن عند مســـتوى التوظيف الكامل، فنلاحظ من خلال الشـــكل أن منحنى الطلب إنزاح إلى الأســـفل ما أدى إلى إنتقال نقطة التوازن إلى الأســفل ورجوعها لمســتوى التوظيف الكامل، أي إنخفاض الدخل الكلي من Y_1 إلى Y_2 ، وهكذا يتم معالجة الفجوة التضخمية.

[1] – أجري خيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 57

المطلب الثالث : أدوات و أهداف السياسية المالية

أدى تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي والإنتقال من فكرة الدولة الحارسة إلى فكرة الدولة المتدخلة ، إلى تطور مفهوم المالية في الدولة وبالتالي تطور نظرية النفقات و الإيرادات العامة ، مما يتوافق مع هذا الدور الحديث ، مما آل إلى إستحالة تطبيق قاعدة تسبيق النفقات على الإيرادات العامة أو العكس ، وذلك بسبب زيادة الإنفاق العام وعليه أصبح كل منهما يتحدد في ضوء القدرة التمويلية للإقتصاد ، إضافة إلى الأهداف المسطرة والمراد تحقيقها بناءا على ذلك سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى :

- ماهية النفقات العامة.
- ماهية الإيرادات العامة.
- اهداف السياسة المالية .

أولا : ماهية النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة .

1-تعريف النفقة العامة

- تعرف النفقة العامة على انها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة [1] .
- المنفعة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة [2] .

[1]- ناشد عدلي سوزي ، أساسيات المالية العامة ، منشورات حبلي الحقوقية ، لبنان ، 2008 ص 25

[2]- يونس أحمد بطريق ، المالية العامة و الضرائب والنفقات العامة ، الدار الجامعية ، مصر ، (بدون سنة النشر) ، ص 169

- النفقات العامة تعني كافة المبالغ التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة [1].

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن للنفقة العامة عناصر أساسية تتمثل في :

- ✓ مبلغ نقدي
- ✓ يقوم بإنفاقه شخص عام
- ✓ تهدف إلى تحقيق منفعة عام

2-عناصر النفقة العامة

2-1 النفقة العامة مبلغ نقدي: بعد إنتهاء مرحلة إقتصاد المقايضة صارت النقود هي الاداة الوحيدة في التعامل والمبادلات وعليه ومن أجل أن نكون بصـدد نفقة عامة لابد للدولة من إستخدام مبلغ من النقود لتغطية حاجياتها من السلع والخدمات أو القيام بالمشاريع الاستثمارية على سبيل المثال ، أو لمنح المنح والمساعدات والإعانات ، مما سبق يتضح لنا أن الوسائل الغير نقدية التي تتبعها الدولة للحصـول على ما تحتاجه من منتجات أو منح المسـاعدات لا تعتبر من ضـمن النفقات العامة ، ومنه فإن الإنفاق النقدي يعتبر من بين أفضـل صـور الإنفاق ، ذلك لأنه يســهل ما يقتضــيه النظام المالي الحديث من تقرير مبدأ الرقابة في صورها المتعددة . [2]

2-2 النفقة العامة يقوم بها شــخص عام : من خلال هذا العنصــر فإنه يجب أن يكون المبلغ النقدي الذي ينفق لغرض تحقيق نفع عام صــادرا من شــخص معنوي عام كالهيئات العامة المركزية أو الهيئات العامة اللامركزية ، فالنفقات التي تأتي من الأشـخاص الخواص لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف لتحقيق منفعة عامة ، وكمثال على ذلك قيام

[1] - فليح خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص89

[2] -عدلي سوزي ناشد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 25،26

شـخص ببناء مدرسـة والتصـدق بها للدولة ، لا يعتبر هذا الإنفاق عاما ، لأن الأموال التي بنيت بها المدرسة تعد أموالا خاصة.

إلا أن فقهاء علم المالية وجدو جدلا واسـعا في ما يخص النفقات التي تنفقها الدولة بصـدد ممارسة نشاط إقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشاريع الإنتاجية ، وعليه فإن الفكر المالي وفي سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إستند إلى معيارين أحدهما قانوني و الآخر وظيفي :[1]

- **المعيار القانوني** : يسـتند على الطبيعة القانونية للشـخص القائم بالإنفاق ، أي إذا كان مصـدر الإنفاق من أشـخاص القانون العام فإن النفقة تعتبر نفقة عامة أيا كان الغرض منها ، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة مهما كان الهدف منها .

- **المعيار الوظيفي** : يسـتند هذا المعيار أسـاسـا على الطبيعة الوظيفة و الإقتصـادية للشـخص القائم بالإنفاق ،وبناء على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصـدر من الأشـخاص العامة نفقات عامة بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سـلطتها الآمرة إما النفقات التي تقوم بها الدولة او الأشـخاص العامة وتماثل نفقات الأفراد فأنها تعتبر نفقة خاصة و العكس من ذلك تعتبر نفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في إستخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة إستخدام سلطتها السيادية.

لكن في الحقيقة و من أجل مواكبة التطور الحاصل لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وجب إعادة النظر في هذا العنصر وذلك من خلال التوسع في تعريف النفقة العامة لتشمل

[1] – نفس المرجع ، ص ص 38، 39

كافة النفقات التي تقوم بها الدولة او إستثماراتها العامة بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق[1] .

2-3 النفقة العامة تهدف لتحقيق نفع عام: من الضـروري ان يكون هدف النفقات العامة هو إشـباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام مثل الأمن الدفاع القضـاء التعليم ..الخ ، فالنفقات العامة التي تهدف إلى إشباع رغبات خاصـة وتحقيق نفع خاص لا يمكن اعتبارها نفقات عامة, وإنطلاقا من مبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة ، وبما أن هذه الأخيرة والنفقات العامة وجهان لعملة واحدة وجب مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتسـاوي على كل الأفراد [2] .

3-تقسيمات النفقات العامة

تتعدد أنواع النفقات العامة مع تزايد نشـاط الدولة وتدخلها في الحياة العامة للأفراد سـنحاول خلال هذا المطلب التطرق إلى التقسـيمات التي تظهر فيها الطبيعة الإقتصـادية بوضوح شديد والذي يطلق عليها التقسيمات العلمية والإقتصادية ومن أبرزها ما يلي :

3-1 التقسـيم الوظيفي: يمكن تقسـيم النفقات العامة تبعا للوظائف الذي تؤديها الدولة إلى ثلاثة أنواع هي : [3]

- **النفقات الإقتصـادية :** يقصـد بها تلك النفقات المرتبطة بالنشـاط الإقتصـادي واللازمة لتزويد الإقتصـاد الوطني بخدمات أسـاسـية كالنقل والكهرباء والطرق والمطارات والموانئ ....الخ تزداد أهمية هذه النفقات في الدول النامية لأنها بالأسـاس لا تملك بنى تحتية قوية إضافة إلى عدم إقبال القطاع الخاص على الإستثمار لإرتفاع درجة المخاطرة .

[1]- نفس المرجع ، ص 39

[2]- خديجة الأعسر ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ، جامعة القاهرة 2016 ، ص72

[3]- نفس المرجع ص 86

- **النفقات الادارية :** يقصد بها النفقات الخاصة بتسيير المرافق العمومية واللازمة لقيام الدولة، مثل الأجور وتعتبر نفقات الدفاع أهم بنود هذا النوع من النفقات.
- **النفقات الإجتماعية:** وتشمل النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة والمتمثلة في التعليم الصحة التأمينات الإجتماعية ، الاعانات و التحويلات الاجتماعية .

3-2 النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية : يمكن تقسيمها وفق هذا المعيار إلى: [1]

3-2-1 النفقات الحقيقية : يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات كالإنفاق على الأجور والرواتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل عليها الدولة .

3-2-2 النفقات التحويلية : هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الغنية عن طريق فرض الضرائب ، وتحويلها إلى الطبقات الإجتماعية محدودة الدخل في شكل إعانات .

3-3 النفقات العادية والغير عادية : تنقسم النفقات وفق هذا المعيار إلى:[2]

3-3-1 النفقات العامة العادية : يطلق عليها النفقات العامة الجارية إرتباطا بأنها تتحقق عادة ، تتم خلال دورات منتظمة سنوية أو شهرية كالأجور ، يتم تغطيتها من طرف الإيرادات العادية أهمها الضرائب.

3-3-2 النفقات الغير عادية : يطلق عليها بالنفقات الغير جارية وهي نفقات إستثنائية غير متكررة يتم تمويلها عادة من القروض في حالة عدم كفاية الموارد العادية في الموازنة ومثال على ذلك ما تم إنفاقه لمواجهة تداعيات فيروس كورونا.

[1]- ناشد عدلي سوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

[2]- فليح خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص125

4- أسباب تزايد النفقات العامة :

إن الزيادة في النفقات العامة أمر محتم يتحقق في كافة دول العالم بنسب متفاوتة ، تبعا لطبيعة النظم الإقتصادية السائدة في هذه الدول ودرجة تطورها بالإضافة إلى إحتياجاتها ، وذلك راجع لعدة أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية .

4-1 الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة : يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات وما يترتب عليها من زيادة في الأعباء العامة التي ينبغي تحملها من أجل ذلك ، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى أسباب إقتصادية ، سياسية إجتماعية و مذهبية .[1]

4-1-1الأسباب المذهبية : وذلك راجع لزيادة تدخل الدولة في نشاطات المجتمع عموما و في نشاطاته الإقتصادية خصوصا و إعتماد فكر الدولة المتدخلة

4-1-2 أسباب إقتصادية : وذلك من خلال

- إقامة المشاريع الإقتصادية من قطارات وموانئ وسكك حديدية كلها ضرورية للإقتصاد الوطني ولا يمكن للدولة الإستغناء عنها .
- محاربة الركود الإقتصادي : وذلك من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق من أجل تحفيز الطلب الكلي الفعلي لغاية الوصول الى مستوى التشغيل الكامل.
- التنافس الإقتصادي الدولي من أجل منافسة المشاريع الأجنبية وجب على الدولة تقديم إعانات إقتصادية في المشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير والصمود في وجه المنافسة الاجنبية.

[1]- ناشد عدلي سوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 67 ، 70

4-1-3 الأسباب السياسية : وذلك من خلال

- تطور وإتساع العلاقات السياسية بين الدول تفرض زيادة في النفقات العامة على مجالات المرتبطة بذلك الإنفاق على السفارات والقنصليات والزيارات المتبادلة بين الدول ذات الطبيعة السياسية وكذلك ما يتم تقديمه من المنح وإعانات للدول الأخرى لأسباب سياسية.
- برامج الجهات السياسية حيث أنها في الغالب تتضمن وعودا بالعمل من أجل زيادة نفقات العامة و توسيعها لتوفير خدمات أفضل واوسع والعمل على تحقيق ذلك حتى يتم إنتخاب ممثليها والإستمرار في ممارسة الحكم .

4-2 الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: يقصد بها الأسباب التي لا يترتب عليها أي زيادة في الخدمات العامة التي تلبي الإحتياجات العامة ودون أن تتحقق الزيادة في المنافع العامة ومن بين هذه الأسباب لدينا[1] .

4-2-1 تدهور قيمة النقود: يقصد بتدهور قيمة النقود إنخفاض قوتها الشرائية ما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس العدد من الوحدات النقدية و هذا ما يفسر إرتفاع أسعار السلع والخدمات بناءا على ذلك تدفع الدولة عددا أكبر من الوحدات النقدية مقارنة بما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات فالملاحظ هنا أن الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية .

4-2-2 إختلاف طرق المحاسبة المالية : فيما مضى كانت بعض الإدارات تقوم بتغطية نفقاتها من خلال ما تتحصل عليه من إيرادات وذلك دون تسجيلها في الميزانية العامة للدولة مما يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها لكن مع إتباع مبدأ عمومية الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الميزانية ومن ثم

[1]– نفس المرجع ، ص ص 65 ، 66

فان الزيادة في النفقات العامة في هذة الحالة تعد زيادة ظاهرية سببها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة .

4-2-3 زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها : إن قيام الدولة بإحتلال دولة أخرى أو إسترداد جزء من اقليمها يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة في النفقات لمواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة او زيادة عدد السكان إلا أن هذه الزيادة تعتبر زيادة ظاهرية و لأنها لم تغير من متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.

ثانيا : الإيرادات العامة

مع تنوع النفقات العامة وتوسع مجالها وزيادة تأثيرها على الإنتاج والدخل الوطني ، وجب على الدولة البحث عن مصادر دخل متنوعة من أجل تغطية هذه النفقات ، والمحافظة على التوازن المالي للدولة .

1-تعريف الإيرادات: لقد تعددت مفاهيم الإيرادات العامة نذكر منها ما يلي

- هي جميع ما تحصل عليه الدولة من أموال لتستخدمها في الإنفاق العام [1].
- الإيرادات العامة تعني الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة، وذلك من أجل تغطية نفقاتها العامة [2].
- "تمثل الإيرادات مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية ، سواء قروض خارجية أو داخلية ، أو مصادر تضخمية للتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة ،وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية والمالية [3] .

[1]- محمود محمد الدمرداش ، إقتصاديات المالية العامة ، ص117

[2]- فليح خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص125

[3]- عبد المطلب عبد الحميد ،إقتصاديات المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص224

2-مصادر الإيرادات العامة:

تتمثل مصادر الإيرادات العامة في الأموال التي تجمعها الحكومات من مختلف الأنشطة والمصادر، وتستخدم هذه الأموال لتمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية والحفاظ على الإستقرار المالي للحكومة، وتقسم الإيرادات حسب طرق تحصيلها عكس النفقات التي تصنف حسب الأهداف التي تحققها وبسبب تعدد طرق تحصيلها نجد هناك إختلافات كثيرة في كيفية تقسيمها وتصنيفها ، لذلك سنحاول عرض التقسيم الخاص بالمشرع الجزائري :

حدد المشـــرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11 من القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية وهي موارد كلها ذات طبيعة نهائية، وورد ترتيبها في الجدول الملحق بقانون المالية، والمدونة في الجدول الملحق (أ) تحت اســـم الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة وذلك حســـب الأصـــناف الثلاثة التالية [1]: إيرادات الجباية العادية، الإيرادات العادية غير الجبائية و الإيرادات غير العادية (الجباية البترولية).

2-1 إيرادات الجباية العادية: هي عبارة عن مجموع الاقتطاعات الجبائية التي تحصـــلها الدولة، وتشتمل على:

2-1-1 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: هي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العمومية، وأهمها ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أرباح المؤسسات اللتان أستحدثتا بمقتضى الإصلاح الضريبي لسنة 1991.

2-1-2 الرســوم على رقم الأعمال: تفرض على جميع المواد الاســتهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة أساسا والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتوجات البترولية.

[1]- راضية دنان ، دراسة تحليلية وصفية لدور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014 ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي ، 2016 ، ص ص 58، 59

2-1-3 الضرائب غير المباشرة: إذا كانت الضرائب على رقم الأعمال تعتبر ضرائب عامة على الاستهلاك تفرض على جميع المواد الاستهلاكية، فإن الضرائب غير المباشرة بمفهومها الضيق تعد ضرائب نوعية على الاستهلاك لا تنصب إلا على بعض المواد الاستهلاكية (كالذهب، والكحول... إلخ).

2-1-4 حقوق التسجيل والطابع: هي تفرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدنية أو قضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي .

2-1-5 الحقوق الجمركية: تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية أثناء استيرادها أو تصديرها .

2-2 الإيرادات العادية غير الجبائية: تحتوي الموارد العادية غير الجبائية على الخصوص على حاصل أملاك الدولة، والحواصل المختلفة للميزانية والإيرادات الأخرى والتي تشتمل على كافة الموارد التي لا يكون مصدرها الجبائية أو أملاك الدولة، نذكر من بينها: الغرامات، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات ، الهبات والهدايا .

2-3 الجباية البترولية: هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لأنه عبارة عن اقتطاعات إجبارية تقوم بها الإدارة المالية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به فقط، وهي تخضع لقانون خاص بها، ويتعلق الأمر بالقانون المتعلق بنشاطات التنقيب البحث، الاستغلال، النقل عبر القنوات الخاصة بالمحروقات، وتشتمل الجباية البترولية على الرسم المساحي السنوي، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على الناتج .

3- معايير تصنيف الإيرادات العامة :

إن التنوع الشديد لمصادر الإيرادات العامة إستلزم تقسيمها وفقا لطبيعة كل منها ، ستناول في ما يلي ذكر أربعة معايير أساسية لتصنيفها [1].

3-1 مصدر الإيرادات: تقسم الإيرادات العامة تبعا لهذا التصنيف إلى إيرادات أصلية وهي التي تحصل عليها الدولة من أملاكها وإيرادات مشتقة تحصل عليها من غير أملاكها .

3-2 سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة: وتقسم الإيرادات العامة تبعا لهذا المعيار إلى إيرادات سيادية (جبرية،إلزامية) وإيرادات إختيارية ، فالإيرادات الجبرية هي التي تحصل عليها الدولة بالإكراه من الأفراد كالضرائب ، والإيرادات الإختيارية هي التي تحصل عليها الدولة دون إكراه منهم كالقروض و ثمن منتجات قطاعها العام.

3-3 مدى تشابهها مع إيرادات القطاع الخاص: تقسم وفق هذا المعيار إلى إيرادات الإقتصاد العام و إيرادات الإقتصاد الخاص،فالأولى هي التي تعتمد في تحصيلها على السلطة السيادية للدولة كالضرائب و الرسوم والإصدارات النقدية والغرامات ، والثانية هي التي تعتمد الدولة في تحصيلها على الأساليب نفسها التي يعتمدها أشخاص القانون الخاص في الحصول على الأرباح ،كدخل مشروعاتها العامة والقروض و الإعانات .

3-4 مدى دورية الإيرادات العامة: وقد تقسم الإيرادات العامة تبعا هذا المعيار إلى إيرادات عادية و إيرادات غير عادية فالإيرادات الغير العادية هي التي تحصل عليه الدولة بصورة غير دورية ومنتظمة كالإصدارات النقدية الجديدة أما الإيرادات العادية فهي التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية.

[1]- محمد خير العكامة ، المالية العامة1 ، الجامعة الإفتراضية السورية ،(بدون سنة النشر) ص ص 104 ، 105

المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية

أهداف السياسة المالية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة للأفراد و المجتمع من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق لأهم أهداف السياسة المالية.

أولا : تحقيق النمو الإقتصادي : في ثلاثينات القرن الماضي ومع الإنهاك الإقتصادي الذي عانت منه البلدان الصناعية من مخلفات الحروب الأزمات الإقتصادية، و بروز الحاجة إلى القيام بإعمار وتطوير إقتصادياتها ، أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه الدول من أجل التوسع في طاقات الإنتاجية بالإعتماد على سياسات مالية مثلى تعمل من خلالها على رفع نسبة النمو الإقتصادي إلى (6%) وهو معدل مساوي أو أكبر من معدل تزايد السكان ،هذا ما يعمل على تحقيق العيش الرغيد والرفاهية بين السكان حيث يعتبر تحقيق معدل نمو مرتفع الهدف اكثر عمومية مزامنة مع الحفاظ على البيئة من التلوث [1].

ثانيا : تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليل التباين والتفاوت بين طبقات المجتمع وذلك بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها أو إزالتها على الطبقات الفقيرة بالإضافة إلى تقديم إعانات مباشرة لأسر المعوزة أو للأفراد العاطلين عن العمل بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على المشاريع الخدماتية كالصحة والتعليم والرياضة ..الخ، لكي يستفيد منها أصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر [2] .

ثالثا : تحقيق التوظيف الكامل أي تحقيق تشغيل كامل للموارد المتاحة في الإقتصاد اذ تلعب السياسة المالية دور هام في معالجة مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زياده الإنفاق أو خفض الضرائب وكلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة وذلك لوجود علاقة طردية بين الطلب الكلي

[1]– حيدر يونس الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص47

[2]– هيفاء غدير ، مرجع سبق ذكره ، ص26

ومستوى العمالة فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة [1].

[1]– حيدر يونس الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص47

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض أهم الجوانب النظرية الخاصة بالنمو الإقتصادي و السياسة المالية حيث توصلنا إلى أن :

السياسة المالية تعد من أهم السياسات الاقتصادية و الأكثر تأثيرا على النشاط الاقتصادي وذلك لفعالية وأهمية أدواتها المتمثلة في النفقات العامة و الإيرادات العامة ، حيث يتم إستخدام السياسة المالية في الإقتصاد من أجل معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية وذلك لتحقيق أهداف إقتصادية و إجتماعية .

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل ما يعني أنه يمكن قياسه و التعبير عنه بمعدل الناتج المحلي الإجمالي و معدل نصيب الفرد من الدخل ، يتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية ، تكنولوجيا و ديموغرافية مختلفة أبرزها رأس المال والتكنولوجيا والنمو السكاني .

الفصل الثاني :

واقع النمو الإقتصادي والسياسة المالية في الجزائر

تمهيد

سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على لمحة عن واقع تطور النمو الإقتصادي والسياسة المالية في الجزائر ففي عقود الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، شهدت الجزائر نموًا اقتصاديًا ملحوظًا بفضل إرتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، تمكنت الحكومة من إستثمار عائدات النفط في تطوير البنية التحتية والقطاعات الأخرى مثل الصناعة والبناء والتعليم والرعاية الصحية، و تأثرت الجزائر بشكل كبير بتراجع أسعار النفط في أوائل الألفية الجديدة، مما أدى إلى تحديات إقتصادية واسعة النطاق ، أدت بدورها إلى إعتماد سياسات مالية خاصة حسب الوضع الإقتصادي السائد في البلاد .

و على إثر ذلك وتكملة للجانب النظري للموضوع ، سنحاول عرض وتحليل تطور النمو الإقتصادي والسياسة المالية في الجزائر و إبراز أهم البرامج الإقتصادية و الإصلاحات المدرجة من طرف الدولة ، وذلك بإتباعنا المنهجية التالية :

- **المبحث الأول** : لمحة عن النمو الإقتصـــادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022
- **المبحث الثاني** : نبذة عن الســـياســـة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022

المبحث الأول : لمحة عن النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022

لقد شهدت الجزائر تحولات إقتصادية هامة منذ إستقلالها، ففي بداية الإستقلال كان الإقتصـــاد الجزائري معتمدًا بشـــكل كبير على القطاع الزراعي. وبعد ذلك وبســـبب تذبذب أسعار النفط وتوالي الأزمات الإقتصـادية سـعت الحكومة الجزائرية في تنويع إقتصـادها من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل النفط والغاز، والتعدين، والصـــناعة ، بالإضـــافة إلى تبني عدة برامج و إصلاحات هادفة إلى تحقيق إستقرار إقتصادي .

المطلب الأول: تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 -2022

يعتبر النمو الإقتصادي من بين أهم المؤشرات التى تعبر عن تقدم الدول وتطورها ، وقد شـهدت الجزائر عدة تقلبات إقتصـادية أثرت على تطور النمو ، من خلال الشـكل الموالي يمكننا تقسيم تطور معدل النمو في الجزائر إلى ستة مراحل كتالي :

الشكل رقم (3): تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022

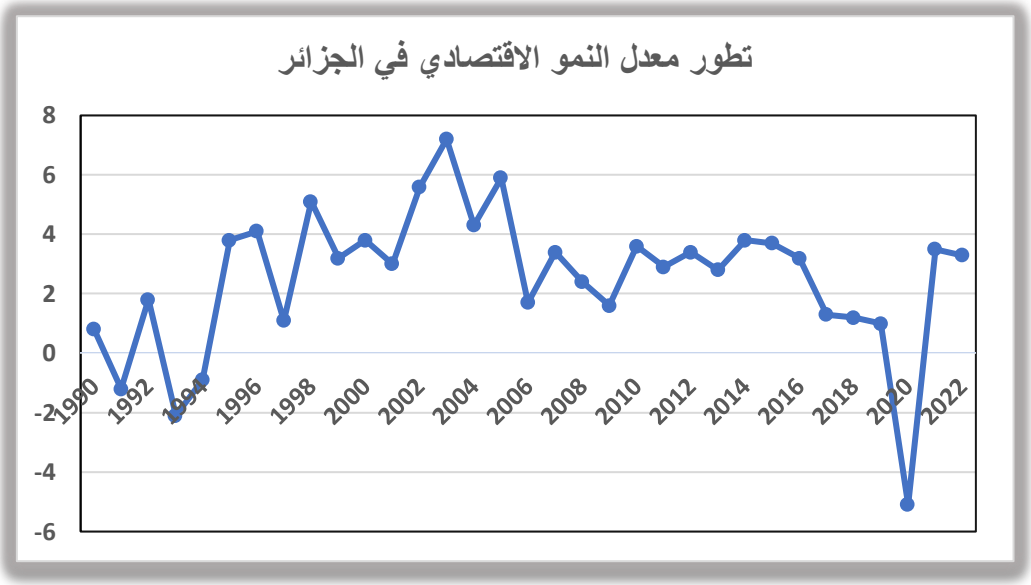

المصدر : من إعداد الباحثين بإستخدام برنامج excel 2013

(معدل النمو الإقتصادي في الجزائر لسنة 2022 حسب تنبؤات البنك الدولي .)

المرحلة الأولى من 1990 إلى 1994 : تعتبر هذه الفترة مرحلة إنتقال الجزائر لإقتصاد السوق ، سجلت خلالها معدلات نمو جد منخفضة قدرة في المتوسط (0.7-%) ، يرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 ، وكذا الإنخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1993 حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 13 دولار ، كما ساهم إرتفاع المديونية الخارجية بشكل كبير في هذا التدهور ، بالإضافة إلى تسجيل معدلات نمو سكاني أكبر من معدلات النمو الإقتصادي بمتوسط قدره (2.41 %) .

المرحلة الثانية من 1995 إلى 1999 : عرفت هذه الفترة تذبذبات في معدل النمو ، حيث سجل أدنى قيمة سنة 1997 مقدرة ب 1,09% مقابل 5,1% كأكبر قيمة سنة 1998 ، مقارنة بالفترة السابقة يمكن القول أن معدلات النمو خلال هذه الفترة متوسطة ومقبولة عموما ، لكن تبقى هذه المعدلات بعيدة عن طموحات الحكومة وأهدافها المسطرة والمرجوة من تبنيها سياسة الإصلاحات الإقتصادية ويعود ذلك إلى تدهور الأوضاع الأمنية أنذاك وتجاهل منظمة الأوبيك للأزمة الأسيوية ما أدى إلى إنخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها خلال تلك الفترة إلى 12 دولار للبرميل .

المرحلة الثالثة من 2000 – 2005 : تميزت هذه الفترة بتسجيل معدلات نمو مرتفعة ، بلغت عتبة 7,2% سنة 2003 تتمثل أهم أسباب هذه الزيادة في : إستقرار معدل النمو الديمغرافي عند نسبة 1,58 % ، الإستقرار الظاهر للأوضاع السياسية والأمنية وبداية حقبة جديدة من إرتفاع إيرادات النفط والغاز الذي بلغ 50,8 دولار للبرميل مطلع سنة 2005 أدى إنتعاش الخزينة العمومية إلى تبني سياسة زيادة الإنفاق و إطلاق العنان للبرامج التنموية بداية ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال 2001 – 2004 .

المرحلة الرابعة من 2006 إلى 2013 : شهدت هذه الفترة إستقرار نسبي في معدلات النمو تراوحت في متوسطها 2,72% وهي قيم منخفضة مقارنة بالفترة السابقة وذلك يرجع إلى زيادة الإنفاق العام المخصص للبرامج التنموية التي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في ما

هو قادم ، كما يجب الإشـــارة إلى أن الإنخفاض المســـجل ما بين 2008 إلى غاية 2010 كان كنتيجة حتمية لأزمة الرهن العقاري 2008 ، التي أصـــابت كل الأســـواق المالية وألقت بظلالها على الأسـواق النفطية لتسـجل هذه الأخيرة إنهيار حاد من 94,4 دولار للبرميل في بداية سنة 2008 إلى 61 دولار عند نهايتها .

المرحلة الخامســـة من 2014 إلى 2019 : ســـجلت هذه الفترة تناقص مســـتمر وحاد في معدل النمو الإقتصـادي من 3,8% سـنة 2014 إلى غاية 1% سـنة 2019 ، أهم أسـباب هذا التدهور يرجع إلى الأزمة النفطية لسنة 2014 التى أدت إلى إنخفاض أسعار البترول بنســـبة تعدت 50% في أواخر 2016 والتي بدورها دفعت الحكومة إلى تطبيق ســـياســـة التقشف في النفقات العامة ورفض الإستدانة من الخارج ، كما ساهم الحراك الشعبي سنة 2019 في زعزعة الوضع الإقتصادي و السياسي و الأمني في الجزائر الأمر الذي إنعكس بالسلب على النمو الإقتصادي .

المرحلة الســادســة من 2020 إلى 2022 : خلال هذه الفترة وبداية من الثلث الأخير من سنة 2019 عرفت الجزائر على غرار عدة دول أزمة إقتصادية مست كل القطاعات بسبب إنتشار فيروس كورونا ما أدى إلى حصول ركود إقتصادي بسبب تراجع المبيعات نتيجة غلق المصـــانع و إحالة عدد كبير من الموظفين في القطاعات الإقتصـــادية والعمومية إلى عطلة إجبارية مع الإبقاء على رواتبهم بالإضـــــافة إلى إنفاق ما يقارب 500 مليون دولار لإقتناء اللوازم الطبية ، وإنهيار أسـعار النفط العالمية لمسـتويات غير مسـبوقة ، وغيرها من الأسباب أدت في محصلتها إلى تسجيل أدنى معدل للنمو الإقتصـادي خلال الألفية الجديدة ب 5,1- % ســـنة 2020 ، وبعد ســـنة من الأزمة بدأت دلائل الإنفراج حيث عاد معدل النمو الإقتصـادي خلال سـنة 2021 للإرتفاع مسـجلا ما نسـبته 3,5 % وهدا بسـبب بداية إنحصـار أزمة كورونا وإعادة بعث المصـانع وتخفيف إجراءات الحجر الصـحي و تسـجيل إرتفاع في ســـعر برميل النفط ب 28 دولار مقارنة بســـنة 2020 مدعوما بزايدة الطلب لينخفض بعدها الى 3,3% سنة 2022 حسب تقرير البنك الدولي .

المطلب الثاني : برامج دعم النمو الإقتصادي

تعد الجزائر من الدول النامية التي تولي اهتماماً كبيراً بالتنمية الإقتصـادية ، وتعتبر البرامج التنموية أداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف ، ومع إنتعاش الخزينة العمومية جراء إرتفاع أسعار النفط بادرت الحكومة في تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي عن طريق تطبيق عدة برامج تنموية هدفها الأساسي رفع معدلات النمو و تحسين ظروف معيشة الأفراد .

أولا – برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004

يعتبر برنامج الإنعاش الإقتصـــادي من منظور متخذي القرار في الجزائر ، أداة من أدوات السياسة المالية و المتمثلة في سياسة الإنفاق العام ، أقرته الحكومة في أفريل 2001 ، خصـــص لإنجاز هذا البرنامج مبلغ إجمالي قُدِرَ ب 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار إذ يمثل هذا المبلغ ما نســـبته 13% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لســـنة 2000 [1]، وهو مبلغ متواضـــع إذا ما تم مقارنته بالمبالغ التي ســـترصـــدها الدولة للبرامج اللاحقة ، وذلك بســـبب الإمكانيات المالية المحدودة للدولة حينها ، وقلة ثقتها إزاء التطور المحتمل مستقبلا لأسعار النفط في الأسواق الدولية ، وجه أساسا لأربع قطاعات رئيسية بنسب متفاوتة حسب درجة الأهمية كما هو موضح في الجدول الموالي ، بلغ عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج 15974 مشروع ، جاء من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني من جهة ، ومن جهة أخرى ليؤكد إلتزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم و المناسب لإندماجها في الإقتصاد العالمي ويمكن تلخيص أهم أهداف هذا البرنامج في ما يلي : [2]

[1] – باية ساعو، مطبوعة محاضرات مقياس إقتصاد جزائري ، جامعة البويرة ، 2020/2019 ص 65

[2] – نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010 ، الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد 09 ، 2013 ، ص 46 ، أنظر http://www.univ-chlef.dz/ratsh/Article_Revue_Academique_N_09_2013/article_05.PDF

تاريخ المعاينة 10\04\2023

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي :

- تنشيط الطلب الكلي .
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل ، عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة .
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .

جدول رقم (2) : مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	**40.1**
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	**38.8**
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	**12.4**
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	**8.6**
المجموع	205.4	185.9	113	20.5	525	**100**

المصدر : العالية مناد ، مزريق عاشور ، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة 2001-2019 , مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 22 ، 2020 ، ص 209

من خلال ما تم عرضه يتبين لنا أن الهدف الأسمى لبرنامج الإنعاش الإقتصادي عموما وللسياسة الإنعاش الإقتصادي خصوصا يتمثل في رفع معدلات النموالإقتصادي و التقليل من معدلات البطالة .

ثانيا – البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

تم الموافقة على البرنامج التكميلي لدعم النمو بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 [1]، وقد جاء هذا البرنامج في ظل السعي لمواصلة سياسة التوسع

[1]– صراح بن صاولة ، سفيان محمد بزاز ، تحليل وتقييم الوضعية الإقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنوية المنجزة ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، المجلد 8 العدد 2 – 2017 ص 25 – أنظر https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27157 تاريخ المعاينة 2023\04\12

في الإنفاق التي تبنتها الحكومة بداية من سنة 2001 ، وهذا بعد تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم إحتياطي الصرف الذي سببته الزيادة في الإيرادات البترولية ، وإعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ الإقتصاد الجزائري ، حيث خصص له ما يقارب 4203 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار موزعة على خمس مشاريع كما هو موضح في الجدول الموالي ، بالإضافة إلى إرفاقه ببرنامجين تكميليين أحدهما في الهضاب العليا بمبلغ قدر ب 668 مليار دج و الآخر بالجنوب الكبير بمقدار 432 مليار دج [1] ، ويهدف هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :[2]

- إستكمال الإطار التحفيزي للإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تحدد قانون الإستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي .
- مواصلة تكييف الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي المصرفي .
- إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل .
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة ، قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة الغير المشروعة .

[1] – زكرياء مسعودي ، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001–2016 ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد06 ،جوان 2017 ، ص 220 .

[2] – زوينة بن فرج ، نبيلة نوي ، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 02 ، جوان 2015 ص 100 أنظر https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/57/2/1/26901 تاريخ المعاينة 12\04\2023

جدول رقم (3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009

القطاعات	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	**45.5**
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	**40.5**
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	**وتان**
تطوير الخدمات العمومية	203.9	**4.8**
تطوير التكنولوجيا الحديثة للإتصال	50	**1.2**
المجموع	4202.7	**100**

المصدر : العالية مناد ، مرجع سبق ذكره ، ص211

ثالثا – البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين خصص له غلاف مالي ضخم يعتبر الأكبر منذ الإستقلال بقدر 286 مليار دولار موزعة على ستة قطاعات موضحة في الجدول الموالي ، و مقسمة على قسمين:[1]

القسم الأول : يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي مقدر ب 156 مليار دولار.

القسم الثاني : يتضمن إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ إجمالي قدر ب 130 مليار دولار .

الأمر الذي من شأنه تعزيز الجهود المبذولة منذ بداية الألفية الجديدة لدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومن بين أهداف هذا البرنامج : [2]

[1] – جمال سويح ، بن طيرش عطاء الله ، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة إقتصاديات المال والأعمال ، المجلد 01 ،العدد 01 ، ص 212.
أنظر https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/109/1/1/27229 تاريخ المعاينة 2023\04\16

[2] – هدى بن محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 13

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر ركيزة أساسية للبرنامج الإقتصادي والإجتماعي وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين .
- مكافحة البطالة من خلال إستحداث 3 ملايين منصب شغل جديد .
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق .
- تحسين مناخ الإستثمار وإتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية .
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية .

جدول رقم (4) : مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014

القطاعات	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
التنمية البشرية	10122	**49.5**
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	**31.5**
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	**8.16**
التنمية الإقتصادية	1566	**7.7**
الحد من البطالة	360	**1.8**
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإتصال	250	**1.2**
المجموع	21214	**100**

المصدر: محمد صلاح ، أهداف السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور ، دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010 – 2014 مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، العدد 1 ، 2016 ص 274 .

رابعا – برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015 – 2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية سالفة الذكر ، يشمل بالإضافة إلى إكمال المشاريع العالقة للبرامج السابقة مشاريع جديدة خاصة التي جاءت لتدعيم ما تحقق من إستثمارات في البنى التحتية بمختلف المجالات ، وكذلك بالقطاع الإنتاجي الذي عزمت الحكومة على دعمه مباشرة في السنوات الأخيرة عبر القيام بإستثمارات جديدة بالقطاع الصناعي العمومي .

جدول رقم (5) : مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015 – 2019

القطاعات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
الصناعة	5.1	4.8	9.9	**0.2**
الفلاحة والري	209.4	18.2	407.6	**6.8**
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	**0.8**
المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية	1854.2	441.3	2295.5	**38.4**
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	**5.1**
المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية	151.3	32.7	184	**3.1**
دعم الحصول على السكن	234.3	24.4	258.7	**4.3**
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	**29.5**
عمليات برأس المال	464.6	236	703.6	**11.8**
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	**100**

المصدر : هدى بن محمد ، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000 / 2019 ، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد ، جانفي 2020 ، ص 23

خصصت له ميزانية مقدرة ب 262.5 مليار دولار [1] ، موزعة على عدة قطاعات كما هو موضح في الجدول ، وكغيره من البرامج جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف نوجيزها فيما يلي : [2]

- العمل على ترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة .
- تحقيق إرتفاع في نمو الناتج المحلي الخام والوصول لنسبة 7% بحلول سنة 2019 .
- التنويع في الصادرات والإهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه .
- خلق مناصب شغل جديدة ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل .
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية .

[1]– الدراجي شعوة، مطبوعة محاضرات مقياس إقتصاد جزائري ، جامعة جيجل ، 2021/2020 ص65

[2] – زكرياء مسعودي ، مرجع سبق ذكره ، ص221

المطلب الثالث : معوقات النمو الإقتصادي في الجزائر

على غرار الدول النامية تعاني الجزائر من عدة عقابات ومشـــاكل في طريق ســـعيها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ولعل أبرز هذه المشاكل ما يلي :

أولا – إنتشار الفساد :

يعتبر الفســـاد من بين أهم المعوقات التي تواجه الدول النامية في تحقيق أهدافها المسـطرة ولعل أبرزها النمو الإقتصـادي ، حيث يعرف الفسـاد على أنه إسـتغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، وهذا يشمل الرشوة والإبتزاز والإحتيال والإختلاس [1].

يؤدي الفســـاد إلى تضـــخم تكاليف عملية المشـــتريات الحكومية، فيقلل كمية الإنفاق العام، ويمكن كذلك من اختلاس الأموال من خلال المعاملات التي تنفذ خارج الموازنة. ويؤدي هذا الإختلاس إلى تقليل الموارد المتاحة للإســـتثمارات العامة وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية، وكذا الإنفاق الموجه لصـــيانة المرافق العامة والبنى التحتية ، كما يؤدي الفســـاد إلى إنخفاض الإيرادات العامة ما يدفع الدولة إلى الإعتماد على التمويل من البنك المركزي ما يسفر عن إرتفاع معدلات التضخم ، كما يعتبر الفساد من بين أهم أسباب هجرة العقول وأصـــحاب الكفاءات العلمية والفنية ما يؤدي إلى تكبد الدولة خســـائر ضـــخمة [2] ، وتتعدد أسباب الفساد في الجزائر بصوره المختلفة نذكر منها :

- **إنخفاض مستويات الأجور**: فوفقا للتصنيف الذي شمل 104 دولة ، جاءت الجزائر في المركز الـــ 97 عالميا و 13 إفريقيا من حيث قيمة الدخل الشهري للفرد ، حيث نلاحظ أن متوسط الدخل في القطاع الحكومي لا يوفر حتى أهم الحاجيات اليومية للفرد ، ما

[1]– بودالية بوراس ، جميلة قدودو، أثر الفســـاد على النمو الإقتصـــادي دراســـة حالة الجزائر خلال الفترة 2003 – 2019 المجلد 15 العدد 1 ، 2022 ص1307

[2] – نفس المرجع ، ص 1312

يزيد من رغبة الموظفين في تحصيل دخل إضافي ، من خلال تقاضي الرشاوي لتحقيق التوازن في الإنفاق الإستهلاكي [1] .

- **سوء إستغلال الوظيفة** : كما هو الحال مع بعض أصحاب المناصب العليا ورجال الأعمال الذين عاثو في أرض الجزائر فسادا، من خلال تبديد الأموال العمومية ومنح إمتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية والعقود وتبييض الأموال وتضخيم الفواتير والعديد من أشكال الفساد التي نهبت من خزينة الدولة ما يقارب 200 مليار دولار [2] .

ثانيا – التبعية الإقتصادية لقطاع المحروقات :

أهم ما يميز الإقتصاد الجزائري كونه إقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية في تحصيل إيراداته وفق إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع تعتبر هذه الميزة نعمة ونقمة في آن واحد ، فالجباية البترولية لها عوائد ضخمة تنعش الخزينة العمومية إلا أن الإعتماد عليها كمصدر أول وأساسي للمداخيل العامة ، يجعل من الإقتصاد هش ورهينة الإيرادات المحققة في الأسواق الدولية ، ومعرض في أي لحظة لأزمات إقتصادية مدمرة .

فأزمة النفط سنة 2014 أبرزت ما مدى هشاشة الإقتصاد الوطني ، إذ أدى إنهيار أسعار النفط إلى هبوط إيرادات الجزائر من النقد الأجنبي من 60 مليار دولار في 2014 إلى 23 مليار دولار في 2020 ، كما إنخفضت إحتياطات النقد الأجنبي من 194 مليار دولار في 2014 إلى 42 مليار دولار في 2021 ، فيما تراجع سعر صرف الدينار من 83 ديناراً للدولار قبل 2014 إلى 133 ديناراً للدولار في 2021 ، الأرقام المسجلة خلال العشرية الأخيرة تبرز لنا مدى إرتباط الإقتصاد بهذا القطاع الذي يوفر 40% من الناتج

[1] – تقرير تحت عنوان متوسط الأجور في الدول العربية ، منشور على موقع " العربية " نقلا عن مجلة عالم الرؤساء التنفيذين الأمريكية

[2] – إسلام عبد الحي ، تقرير تحت عنوان هل تسترجع الجزائر أموالها المنهوبة ، منشور على موقع "الجزيرة " https://www.aljazeera.net/ تاريخ المعاينة 19\04\2023

المحلي الإجمالي، 97% من قيمة الصـــادرات، 40% من عائدات الضـــرائب. هذه الأرقام تبين حجم هشاشة الإقتصاد و تبعيته إلى قطاع المحروقات إلى حد الإدمان [1] .

ثالثا – ضعف الإدخار :

إن نسبة الإدخار في الدول النامية منخفضة بسبب إنخفاض الدخل الفردي الذي يوجه معظمه للإستهلاك ، وبما أن الإدخار يشكل المصدر الأساسي للإستثمار و تكوين رأس المال ، فإن إنخفاض قيمة هذا الأخير يؤدي بالضـــرورة إلى إنخفاض قيمة الإســـتثمارات وهذا ما يحد من عملية النمو الإقتصادي [2] ، وإذا ما تم إسقاط هذا الأمر على الجزائر نجد أنه هناك عدة أسباب تؤدي إلى إنخفاض الإدخار نذكر على سبيل المثال :

- **ضعف الأجور في القطاع العمومي** : وفي هذا السياق صرح الخبير الإقتصادي جمال نور الدين قائلا " الرواتب في الجزائر لم تســـاير هذه التطورات التي فرضـــتها الأزمة المالية، حيث لم ترتفع الأجور منذ 2011، إلى غاية مطلع هذه الســـنة، بعدما حُســـنت الضـــريبة على الدخل، المُطبقة على الرواتب، ولو بقيت الزيادة ضـــئيلة، وبالتالي من يتقاضَ اليوم 30 ألف دينار (250 دولارً)، يجد نفســـه ينفق جلّ راتبه بعد أن كان ينفق 80 بالمائة منه قبل 3 سنوات "[3].
- **إرتفاع نسبة التضخم** : وذلك من خلال إرتفاع المستوى العام للأسعار ما يدفع الفرد إلى إســتهلاك كل دخله لتغطية هذه الزيادة و هذا ما أكده جمال نور الدين وإعتبر نهاية العهد بين الجزائريين والإدخار كان متوقعاً، بالنظر لعدة متغيرات، منها إنهيار الدينار بأكثر من ثلث قيمته في ظرف سنة، وما تبعه من إرتفاع للتضخم الذي بلغ 8 بالمائة في

---

[1]– تقرير تحت عنوان هكذا أثرت تبعية الجزائر المفرطة للنفط على تدهور اقتصادها منشور على موقع ، العربي الجديد ، نقلا عن بيانات البنك الدولي https://www.alaraby.co.uk/ تاريخ المعاينة 2023\04\19

[2]– محمد أحمد الافندي ، مرجع سبق ذكره – ص 306

[3]– جمال نور الدين ، تصـــريح لقناة العربي الجديد ، منشـــور على الموقع الإلكتروني للقناة. https://www.alaraby.co.uk/ تاريخ المعاينة 2023\04\25

الثلث الأول من 2022، حســـب التوقعات، وعندما نتحدث عن تدهور العملة و إرتفاع التضخم، فهذا يعني إرتفاع أسعار السلع والخدمات [1].

- **إعتماد نظام مصرفي بدائي** لا يتماشـى مع سـير التطور الحاصـل ، حيث يرى الخبير الإقتصـــادي نبيل نجمة أن "النظام المصـــرفي البدائي المعتمد في الجزائر أفقد المواطنين الثقة بالبنوك إذ واجه العديد من المدخرين صـــعوبات في إســـتخراج أموالهم منها، ولو بمبالغ صغيرة ، بالإضافة إلى إستغراق عملية سحب واحدة لقرابة ساعتين من الزمن، إن لم نقل أكثر، بشرط أن تتوجه إلى الوكالة التي فتحت بها الحساب، أي لا يمكنك السحب من أي وكالة فوق التراب الجزائري " [2].

[1]– نفس المرجع

[2]– نبيل نجمة ، تصـــريح لقناة العربي الجديد ، منشـــور على الموقع الإلكتروني للقناة https://www.alaraby.co.uk/ تاريخ المعاينة 2023\04\25

المبحث الثاني : نبذة عن السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022

شـــهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من بداية التســـعينات إلى غاية يومنا هذا تطورات كبيرة في سياستها المالية عموما وفي حجم النفقات العامة خصوصا ،إذ تزامنت هذه الفترة مع بداية الإصـلاحات الإقتصـادية و التعديل الهيكلي الأمر الذي أدى إلى زيادة في حجم النفقات خلال طول الفترة ، قبل الخوض في تحليل تطور النفقات العامة وجب الإشـارة إلى التقسيم الإقتصادي للنفقات العامة في الجزائر .

المطلب الأول : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022

أولا – التقسيم الإقتصادي للنفقات العامة في الجزائر :

مع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة إزدادت أهمية تقسيم النفقات نظرا لتنوع وتزايد النفقات العمومية، ويقسم المشروع الجزائري النفقات العمومية إلى نفقات التجهيز و نفقات التسيير [1].

1-**نفقات التجهيز** : هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الإســـتثمار الذي يتولد عنه إزدياد الإنتاج الوطني والإجمالي وبالتالي إزدياد نمو ثروة البلاد ، ويطلق على نفقات التجهيز إسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الإستثمار وتتكون هذه النفقات من الإستثمارات الهيكلية الإقتصادية الإجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة بإستثمارات منتجة ويضاف لهذه الإســتثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤســســات العمومية، و تتصــف نفقات التجهيز بمجموعة من الخصـــائص مثل: الإســـتثمارية ، الإنتاجية ، المؤثرة في التنمية...الخ. ويحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة والمخصصات للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط الســـنوي بموجب قانون المالية، (القانون 84/17، 07 جويلية 1984) إذ أنه وإســـتنادا إلى الجدول (ج) من كل قانون مالية ســـنوي نجد أن توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للتجهيز أو الإستثمار ونفقات رأسمال، يكون حسب

[1]– المادة 23 من القانون رقم 84–17 المؤرخ في 07 جويلية سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية

قطاعات النشاط الإقتصادي مثل الصناعات ، الطاقة والمناجم ، الفلاحة والري ، التربية و التعليم ..الخ [1] .

2-**نفقات التسيير** : يقصد بها تلك النفقات الضرورية، لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب ..الخ ، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية كما هو موضح في الجدول (ب) من كل قانون مالية سنوي ،ما يلاحظ من هذا التعريف هو التطابق الكبير مع دور الدولة المحايدة مادامت أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى بالنفقات الإستهلاكية [2] .

ثانيا – تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2020

الشكل التالي يبين تطور تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2020

الشكل رقم (4) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

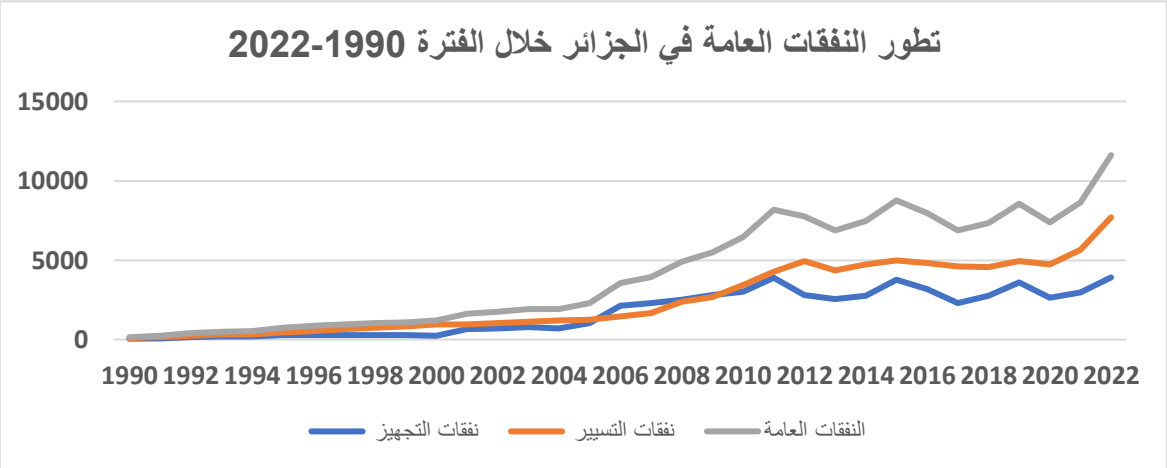

المصدر : من إعداد الباحثين بإستخدام برنامج excel 2013

[1] – فؤاد محفوظي ،تطور نفقات التجهيز و الإستثمار العمومي وأثرهما على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000-2020 ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 8 العدد 1 ، جانفي 2022 ص 224

[2] – إلياس يليسي ، مراد آيت محمد ، مدى كفاءة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة 2004-2015 ، مجلة معهد العلوم الإقتصادية المجلد 20 ، العدد 2 ، الجزائر ، 2016 ، ص 159

ويمكن تقسيم هذه الفترة لمجموعة من الفترات كما يلي :

- **الفترة الأولى من سنة 1990 إلى غاية 1999 :**

عرفت هذه الفترة تزايد مستمر للنفقات العامة حيث تضاعفت قيمتها بقرابة 7 مرات حيث سجلت ما قيمته 149,14 مليار دج سنة 1990 لترتفع تدريجيا لغاية سنة 1999 لتبلغ عتبة 1098,57 مليار دج ،يرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها تحسن الإيرادات العامة للدولة بحكم إرتفاع أسعار البترول بعد زوال الأزمة البترولية لسنة 1986 بالإضافة إلى تخصيص مبالغ ضخمة لإنشاء صندوق الشبكة الإجتماعية لدعم الفئات المحرومة .

بالنسبة لنفقات التسيير : شهدت نفقات التسيير خلال هذه الفترة هيمنة بنسبة 67,14% من إجمالي النفقات العامة حيث سجلت زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى ترجع أسباب هذه الزيادة إلى إنشاء صندوق التطهير المالي لدعم المؤسسات وصندوق الشبكة الإجتماعية لدعم العائلات المعوزة والفئات المحرومة بالإضافة إلى الزيادة في الأجور مطلع سنة 1992 وإرتفاع قيمة تسديدات الديون العمومية .

بالنسبة لنفقات التجهيز : عرفت هي أيضا تزايد مستمر على طول الفترة ما عدا الإنخفاض المسجل سنة 1997 و 1998 المقدر ب 12,95 % ، بلغت حصة نفقات التجهيز 32,86 % من إجمالي النفقات العامة ، ترجع هذه الزيادة بالأساس إلى المشاريع التي قامت بها الدولة خلال تلك الفترة في إطار البرامج التنموية .

- **الفترة الثانية من سنة 2000 إلى غاية 2009 :**

عرفت هذه الفترة على غرار سابقتها تزايد مستمر للنفقات العامة يرجع إلى تبني الحكومة لسياسة مالية توسعية ، حيث سجلت مطلع سنة 2000 ما قيمته 1205,84 مليار دج و هو المبلغ الذي تضاعف حوالي 4 مرات خلال سنة 2009 ، ترجع أسباب هذه الزيادة إلى إعتماد عدة برامج تنموية ساعية لتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وكذا الزيادات المتكررة في الأجور و الإعانات المقدمة لتحسين الظروف المعيشية للأفراد .

بالنسـبة لنفقات التجهيز :عرفت نفقات التجهيز إرتفاع محسـوس خلال الفترة الممتدة من سـنة 2000 لغاية سـنة 2004 حيث سـجلت إرتفاع مقدر ب 61,82% يرجع ذلك لتبني الدولة لبرنامج الإنعاش الإقتصـادي و برنامج التنمية الفلاحي بالإضـافة إلى برنامج إعادة تهيئة البنية التحتية المتضررة جراء زلزال بومرداس 2003 .

مطلع سـنة 2005 سـجلت نفقات التجهيز إرتفاع بلغ 1047,77 مليار دج ترجع هذه الزيادة إلى إعتماد البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) لتسـتمر في الإرتفاع لغاية سـنة 2009 الأمر الذي يعكس تسـارع إنجاز برامج البنى التحتية العمومية ويجدر بالذكر أنه خلال هذه الفترة كانت حصـة نفقات التجهيز أكبر من نفقات التسـير بالنسبة للنفقات العامة .

بالنسـبة لنفقات التسـيير : خلال الفترة الممتدة من 2000 لغاية 2009 شـهدت نفقات التسـيير متوسـط قدره 1468,11 من إجمالي النفقات العامة حيث عرفت تزايد مسـتمر من 965,328مليار دج سـنة 2000 إلى غاية 2661,257مليار دج سـنة 2009 ترجع أهم أسـباب هذه الزيادة في تحسـن الوضـع المالي بالدرجة الأولى و إتسـاع مهام الدولة خاصـة المتعلقة بالتعليم ، الصـحة و الدفاع بالإضـافة إلى الزيادات المتكررة للأجور بأثر رجعي وفتح مناصـب شـغل جديدة ، إلتزام الدولة بتنفيذ مجموعة من الإتفاقيات بينها وبين الهيئات الدولية كالبنك العالمي ومساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات .

- **الفترة الثالثة من 2010 إلى غاية 2020:**

رغم تزامن هذه الفترة مع إطلاق برنامجين للتنمية الإقتصادية إلا أنها سجلت تذبذب في قيمة النفقات العامة حيث سجلت متوسطة قدره 6970,275 مليار دج يرجع ذلك إلى توالي الازمات النفطية .

بالنسبة لنفقات التجهيز : تم تسجيل تذبذب في نفقات التجهيز يرجع ذلك إلى إعتماد الدولة لسـياسـة إنفاقية حذرة وذلك بعد أزمة الرهن العقاري 2008 ، إذ تزامنت هذه الفترة مع

إطلاق البرنامج الخماسي للتنمية بعد تعافي أسواق النفط الدولية و تحسن صادرات الجزائر من المحروقات ليتواصل الإرتفاع مطلع سنة 2015 تزامنا مع إعلان تنفيذ برنامج توطيد النمو أين عرفت نفقات التجهيز إرتفاع كبير من 2744,32 مليار دج سنة 2014 إلى غاية 3781,45 مليار دج سنة 2015 لتنخفظ مرة أخرى سنتي 2016 و 2017 وذلك راجع إلى إلغاء العديد من المشاريع وتجميد أخرى بسبب إنخفاض قيمة الموارد المالية و إرتفاع عجز الموازنة وتدهور رصيد صندوق ضبط الإيرادات ،لترتفع قيمة نفقات التجهيز سنة 2019 لعتبة 3600 مليار دج كمحاولة من أجل مواجهة الركود الحاصل.

بالنسبة لنفقات التسيير : عرفت هذه الفترة تذبذب لقيمة نفقات التسيير حيث سجلت سنوات 2016 ،2017,2018 إنخفاض مستمر راجع إلى تداعيات الازمة النفطية سنة 2015 وتبني الدولة السياسة ترشيد النفقات،لتعود وترتفع مطلع سنة 2019 بعد تحسن أسعار النفط وانفراج الازمة المالية ،لتنخفض إلى 4752,44 مليار دج سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا.

- **الفترة الرابعة من 2021 الى 2022:**

عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة تسجيل أكبر قيمة لها عالى طول فترة الدراسة حيث بلغت 11610,12 مليار دج وذلك راجع لإنحصار أزمة كورونا.

بالنسبة للنفقات التجهيز : تم تسجيل إرتفاع ملحوظ خلال سنتي 2021و2022 يرجع ذلك إلى اعادة فتح مجال الجوي وتحسن مداخيل الدولة بالإضافة إلى الشروع في تسريع إنجاز مشاريع الملاعب الكبرى.

بالنسبة للنفقات التسيير: هي الاخرى عرفت تزايد خلال هذه الفترة حيث سجلت ما قيمته 7697,01مليار دج خلال سنة 2022 نتيجة تحسن الإيرادات العامة بالإضافة إلى الزيادة في الاجور ومعاشات التقاعد و الإعانات المقدمة من طرف الدولة كمنحة البطالة .

المطلب الثاني : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022

إنّ ما يتميز به هيكل الإيرادات العامة في الجزائر هو إعتماده بشـــكل كبير على الجباية البترولية التي أثرت كثيرا على بنية الإيرادات العامة، حيث لم تكن لغاية سنة 1971 تعد موردا أساسيا ملفتا للإنتباه إذ كان حاصلها متواضعا نسبيا لم يتعدى 20% من مجموع الموارد النهائية، أما بعد إرتفاع أســعار النفط بداية الســبعينيات إتّضــح جليا تبعية الموازنة العامة في الجزائر لما يمكن أن يحدث من تقلبات على الأسـعار الدولية للمحروقات، بسـبب إرتفاع نسـبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة التي فاقت في بعض سـنوات فترة الدراســة نســبة 60%، وهذا معناه أكثر من نصــف موارد الموازنة العامة تمول أســاســا من الجباية البترولية .

الشكل رقم (5) : تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

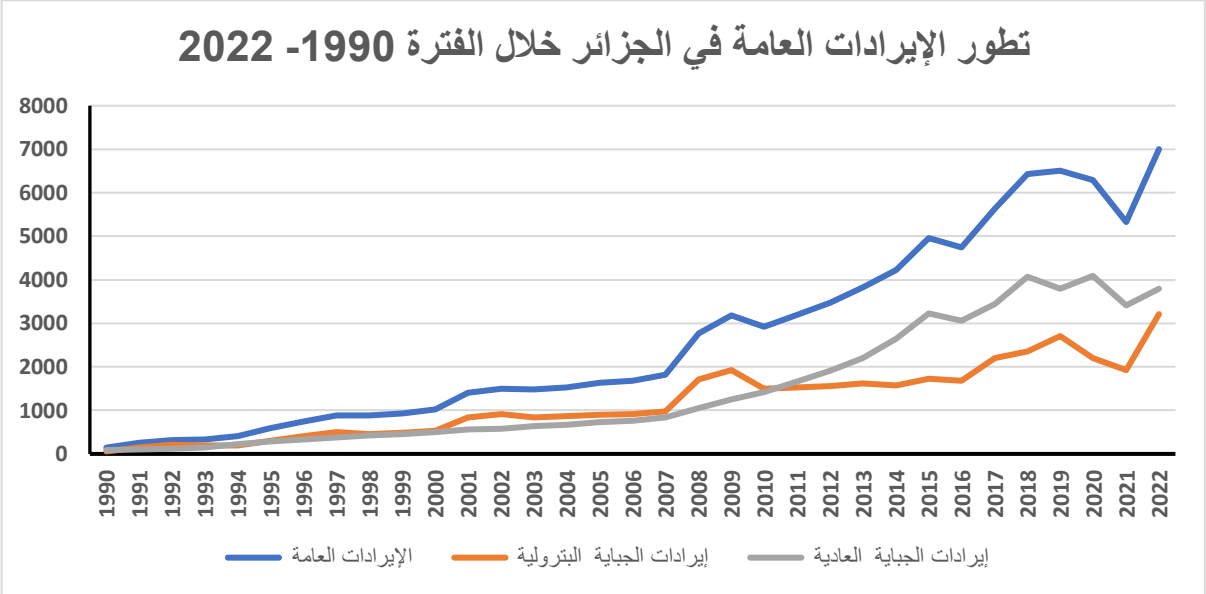

المصدر : من إعداد الباحثين بإستخدام برنامج excel 2013

ويمكن تقسيم هذه الفترة لمجموعة من الفترات كما يلي :

- **المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى غاية 1999**

بلغت إيرادات الجباية العادية في سنة 1990 مبلغ 88 مليار دج لترتفع من سنة لأخرى وإستمرت هذه الزيادة لتصل إلى 457.1 مليار دج سنة 1999 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 48.77% ، وذلك بفضل الأداء الجيد لحصيلة الضرائب حيث إرتفعت الضرائب المباشرة من 21,60 مليار دج سنة 1990 إلى 88,1 مليار دج سنة 1998، كما إرتفعت الضرائب غير المباشرة من 49,5 مليار دج سنة 1990 إلى 241,7 مليار دج في سنة 1998 والذي يرجع بدوره وبالدرجة الأولى إلى إرتفاع الضرائب على السلع والخدمات نتيجة التدابير المتخذة في ذلك وبالدرجة الثانية إلى إرتفاع الحقوق الجمركية نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات .

فيما بلغت إيرادات الجباية البترولية في سنة 1990 مبلغ 56.4 مليار دج، وبنسبة مساهمة تقدر ب 39.05% من إجمالي الإيرادات العامة، ثم إرتفعت إلى 145.3 مليار دج سنة 1991 وهو ما يمثل نسبة 57.93 % من إجمالي الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بسبب حرب الخليج، لترتفع في سنة 1992 إلى 207.2مليار دج ، لتنخفض بشكل طفيف في سنة 1993إلى 193.6 مليار دج وذلك لتراجع أسعار البترول، لتعرف بعد ذلك زيادة مستمرة حتى سنة 1997 لتصل إلى 507 مليار دج أي بنسبة 57.51% من إجمالي الإيرادات العامة مع التحسن المسجل في أسعار البترول في الأسواق الدولية. لتنخفض في سنة 1998 إلى 460 مليار دج، بفارق قدره 47 مليار دج عن سنة 1997 وهذا بسبب الإضطرابات التي ميزت السوق البترولية وتدهور الأسعار المترتبة عنها ، حيث إنخفض سعر البرميل من 19,49 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12,94 دولار أمريكي سنة 1998، لتتحسن في سنة 1999 وتبلغ 480 مليار دج .

- **المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى غاية 2022**

لقد أدى إنتعاش أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة إلى تعزيز مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة ففي سنة 2000 بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية في

تمويل الموازنة العامة 50.93% وذلك عند مستوى 28.77 دولار لبرميل النفط، لترتفع إلى 59.89% سنة 2001 بسبب إرتفاع أسعار النفط. وخلال الفترة (2003-2007) تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات ما بين 53.65% و56.66% بالرغم من تحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة بانتقالها من 28.73 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007، وكذا بالرغم من إرتفاع حاصل الجباية البترولية الإجمالية، ويعود السبب في بقاء مساهمة الجباية البترولية في تمويل موازنة الدولة في مستويات منخفضة خلال هذه الفترة إلى إرتفاع حصة الجباية البترولية الموجهة إلى صندوق ضبط الموارد، حيث من إجمالي حصيلة الجباية البترولية والمقدرة بـ10464.36 مليار دج خلال الفترة (2003-2007) تم ضخ 5978.14 مليار دج في صندوق ضبط الموارد، مقابل 4486.26 مليار دج تم توجيهها إلى موازنة الدولة، وقد ساهم إرتفاع أسعار النفط سنة 2008 في إرتفاع مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة للدولة 62.08% ، وهو ما ساهم في إرتفاع إجمالي الإيرادات العامة للموازنة وقد شهدت الفترة (2009-2014) تراجعا في نسب مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، حيث بلغت سنة 2009 ما نسبته 60.62% وذلك بسبب تراجع أسعار النفط، لتصل إلى 51.36% سنة 2010 وتواصل إنخفاضها إلى أن بلغت 37.40% سنة 2014. وفي المقابل عرفت نسبة مساهمة الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال ذات الفترة، ويرجع ذلك إلى إرتفاع الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي كون هذه الفترة شهدت تزايد القوة العاملة وكذا الضريبة على أرباح الشركات، كون هاتين الضريبتين تساهمين بنسبة 50% في إجمالي الجباية العادية، وبذلك فقد إنتقلت نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة من 37.91% سنة 2008 إلى 52.59% سنة 2014 .

وبحلول سنة 2015 عرفت إيرادات الجباية البترولية إنخفاضا كبيرا يرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط جراء إنخفاض الطلب العالمي للنفط بسبب المشاكل الإقتصادية في بعض الدول المستهلكة للنفط مثال الصين، الهند، البرازيل وروسيا، فلجأت دول أخرى إلى التحفيز الإستثماري في مجال النفط الصخري (أمريكا) والنفط الرملي (كندا) لتدارك التأثير السلبي لإرتفاع أسعار النفط على إقتصادها، وبذلك إرتفعت إحتياطاتها وإنخفضت وإرادتها

النفطية بشكل حاد، مما أدى إلى مزيد من الإنهيار لأسعار النفط العالمية، وبعد إتفاق دول الأوبك على تخفيض إنتاجها من النفط بداية من 2017 عادت أسعار البترول للإرتفاع إلى 52.51 دولار و69.52 دولار للبرميل سنتي 2017 ,2018 على التوالي ، لترتفع بذلك إيرادات الجباية البترولية إلى 4074.79 مليار دج في المقابل شهدت إيرادات الجباية العادية إرتفاعا ملحوظ لتصل نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة عتبة 63.42% سنة 2018 وهذا تماشيا وتطبيقا لسياسة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية .

فيما عرفت الفترة ما بين 2019 إلى 2022 سيطرت الجباية العادية بنسبة 65.01 % مطلع ينة 2020 كمحاولة لتغيطية النقص الذي خلفته الجباية البترولية نظرا لإنخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2019 والذي تزامن مع بداية إنتشار فيروس كورونا و ما صاحبه من تداعيات على الإقتصاد الوطني لتنخفض بدورها الإيرادات العامة من 6507.9 مليار دج سنة 2019 لغاية حدود 5331 مليار دج بحلول سنة 2021 ، ومع بداية تخفيف الإجراءات الوقائية وتزامنا مع إرتفاع أسعار النفط إلى 130 دولار للبرميل بسبب تداعيات الأزمة الأكرانية الروسية إنتعشت مداخيل الدولة من الجباية البترولية لتصل إلى 3211.92 مليار دج وبدورها إرتفعت الإيرادات العامة بطبيعة الحال لتحقق رقم قياسي الأكبر على طول فترة الدراسة المقدر ب 7000.84 ملبار دج سنة 2022 .

المطلب الثالث : تطور النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة في الجزائر

من أجل مقارنة النفقات العامة مع الإيرادات العامة قمنا بإعداد الجدول المرفق في الملحق بالإعتماد على بيانات قوانين المالية من 1990 إلى غاية 2022 وحساب الفرق بينهم وذلك لمعرفة وجود عجز أو فائض في الميزانية العامة للدولة وأتبعناه بعرض المنحنى البياني لكل منهما في معلم واحد لتوضيح العلاقة بينهما .

شكل رقم (6) : تطور الميزانية العامة في الجزائر من 1990 الى 2022

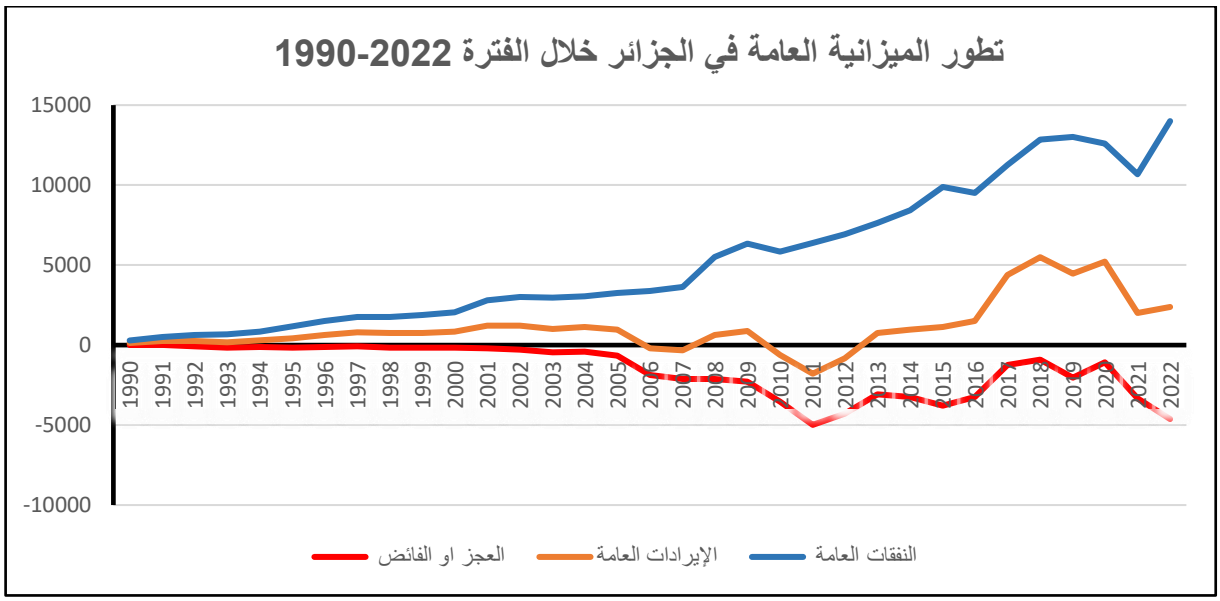

المصدر : من إعداد الباحثين بإستخدام برنامج excel 2013

يمثل الشكل أعلاه تطور الإيرادات العامة في الجزائر مقارنة بالنفقات العامة حيث نلاحظ أنه وفي الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 كان منحنى الإيرادات العامة شبه مطابق لمنحنى النفقات العامة ما يدل على تسجيل قيم جد متقاربة في حين تمركز منحنى الإيرادات العامة بداية من سنة 2000 لغاية نهاية فترة الدراسة تحت منحنى النفقات دليل على تسجيل عجز على طول الفترة .

مما سبق نلاحظ أن العجز لازم الميزانية العامة للدولة في الجزائر معظم الوقت، وهذا راجع لتراكم أسبابه، والتي منها :[1]

- صعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى، مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها، وذلك أن تسيير الأموال العمومية بصفة عقلانية يفرض حتما تسييرا أكثر عقلانية، يساهم في تحسين الفعالية، وإضفاء المزيد من الشفافية على النفقات العمومية، ولا سيما نفقات التجهيز.
- إعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وهي إيرادات غير عادية، بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات تمس سعر البرميل، وتنعكس على إيرادات الجباية البترولية.
- ضعف حصيلة الجباية العادية، لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي ،رغم تبني الحكومة لعدة برامج لإصلاح القطاع الضريبي .
- ثقل عبئ الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة، ومما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية وسياسة القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الإقتصادي، وينجز عن ذلك حتما إندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الميزانية.

[1]– أم كلثوم بن موسى ، ترشيد النفقات العمومية في الجزائر ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية ، العدد 4 2015، ص 188

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصـــل عرض البرامج التنموية المنتهجة من طرف الحكومة ، وتحليل مدى تأثيرها في تحسـين معدلات النمو الاقتصـادي، بالإضـافة إلى تتبع وتحليل تطور مكونات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 حيث تم عرض تطور كل من هيكل النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر وتوصـلنا إلى أن البرامج التنموية لعبت دورا هاما في رفع معدلات النمو الاقتصـادي ، كما أن نفقات التسـيير تغطي النسـبة الاكبر من النفقات العامة في الجزائر، بالاضـافة إلى اعتماد الجزائر في تمويل نفقاتها على الجباية البترولية بشـــكل كبير مقارنتا مع مصـــادر التمويل الأخرى ، حيث بلغت نســـبة مسـاهمتها في الايرادات العامة في المتوسـط 50% ، ما أدى الى إرتباط الاقتصـاد الوطني بتقلبات أسعار النفط .

الفصل الثالث :

الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية للموضوع و المتمثلة في الفصلين السابقين سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع بإجراء دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الضرائب و الإستثمار مع الناتج المحلي الإجمالي ، حيث سنتطرق في البداية إلى تقديم عام للنموذج ARDLبعد ذلك نقوم بدراسة قياسية للمتغيرات خلال الفترة 1990-2022، بالإعتماد على برنامج Eviews10 ومن ثم محاولة تفسير النتائج، وسيتم عرض كل ذلك من خلال المبحثين التاليين :

- **المبحث الأول:** منهجية نماذج الإنحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة ARDL
- **المبحث الثاني:** النمذجة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022 بإستخدام نماذج ARDL

المبحث الاول: منهجية نماذج الإنحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

لدراسة أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 سنستخدم نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL الذي يتوافق مع الدراسة القياسية وذلك بهدف دراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من عدمها ، فمن خلال هذا المبحث سنحاول عرض الخلفية النظرية لإستقرارية السلاسل الزمنية و أهم إختبارات الكشف عنها ، والتطرق لأهم خصائص ومراحل تطبيق النموذج المعتمد في الدراسة .

المطلب الأول : منهجية إختبار الإستقرارية

إن المنهجية الإحصائية تقتضي أنه من الضروري قبل تقدير النموذج التأكد من إستقرار السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها فإن استعمالها في التقدير يؤدي إلى مشكل الإنحدار الزائف والذي يعطي لنا مقدرات متحيزة، و نقول عن سلسلة زمنية معينة أنها مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص الإحصائية التالية : [1]

- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن $E(y_t) = \mu$

- ثبات التباين عبر الزمن $Var\ (y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

- التباين المشترك (التغاير) بين أي قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنيتين t. t+k يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك

$$COV\ (y_t, y_{t+k} = E[[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)]] = y_k$$

[1]- فطيمة نسمن ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، 2021 ، ص 313

ومن بين أهم الإختبارات المعتمدة لإختبار الإستقرارية إختبار جذر الوحدة ، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) الذي سنقوم بتطبيقه على النموذج المقترح .

– **اختبار ديكي فولر DF:** اختبار ديكي فولر البسيط يرتكز على أن سبب عدم الاستقرارية في نماذج DS هو أن معاملY_{t-1} يســاوي 1، غير أن تقدير هذا النوع من النماذج على أرض الواقع قد يعطي نتائج مغايرة، و عليه يكون النموذج الموجه للتقدير هو على النحو التالي : [1]

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

و بصــفة عامة يمكننا إضــافة الحد الثابت و مركبة الاتجاه العام و هذا بغرض البحث عن سبب عدم الاستقرارية إن وجدت و تحديد نوعها هل هي تحديديه أم عشوائية؟ و بالتالي فان النماذج الثلاثة التي يرتكز عليها هذا الاختبار هي: [2]

النموذج1 $$\Delta Y_t = \phi\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج2 $$\Delta Y_t = a_1 + \phi\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج3 $$\Delta Y_t = a_1 + a_2 t + \phi\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يقوم إختبار ديكي فولر البسيط على اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0– **فرضية العدم:** وجود جذر الوحدة، ويعني عدم إستقرار السلسلة الزمنية.

H_1 –**الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر الوحدة، ويعني إستقرار السلسلة الزمنية.

لقد قام كل من ديكي و فولر بإنشــاء جدول خاص بالإختبار و هذا بالإعتماد على مقاربة مونتي كارلو (Monte–Carlo) و عن قاعدة القرار فان كانت الإحصائية المحسوبة أكبر

[1] - محمد العقاب ، مطبوعة تحليل السلاسل الزمنية 1و2 ،جامعة الجلفة ، 2018 ،ص 40

[2] -Régis bourbonnais ، économétrie ، dunod ، paris ، 2015 ،p 250

من الإحصـــائية المجدولة تقبل الفرضـــية المعدومة و نقول أن الســـلســـلة تملك جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

– **اختبار ديكي فولر الموسـع ADF:** يسـتخدم إختبار ديكي فولر الموسـع لأنه يأخذ بعين الإعتبار فرضية عدم الإرتباط الذاتي للحد العشوائي $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta Y_t = a_1 + a_2 t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

تستخدم هذه المعادلة الفروقات ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-1} حيث :

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$$

$$\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية بالمعادلة حتى تختفي مشـــكلة الإرتباط الذاتي، ويسـتخدم هذا الإختبار لإختبار ما إذا كانت متغيرات السـلسـلة أحادية الجذر غير مستقرة وذلك بالتطبيق على النماذج الثلاثة التالية : [1]

النموذج4 $$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج5 $$\Delta Y_t = a_1 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج6 $$\Delta Y_t = a_1 + a_2 t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

و يقوم إختبار ديكي فولر الموسع على إختبار الفرضيتين التاليتين:

- H_0 –**فرضية العدم:** وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية .
- H_1 –**الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية .

وذلك عند مستوى معنوية 5%، إذا كانت القيمة الإحصائية (المحسوبة) أقل من القيمة الحرجة (المجدولة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن السلسلة مستقرة.

[1] - نبيلة عرقوب ، مطبوعة نمذجة الظواهر الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، 2023 ، ص112

والعكس صحيح، ففي هذه الحالة يجب إزالة عدم الاستقرار من خلال علاج عدم ثبات تباين السلسلة وإزالة الاتجاه العام بطريقة الفروق إلى أن نصل إلى الحالة التي تكون فيها السلسلة الزمنية مستقرة وعندها نقول أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(d)، ويجدر الإشارة أن القيم المجدولة لاختبار ديكي– فولر قد أحتسبت من طرف (**Mackinnon**).

الشكل رقم (7): المنهجية المبسطة لاختبار جدر الوحدة لديكي فولر

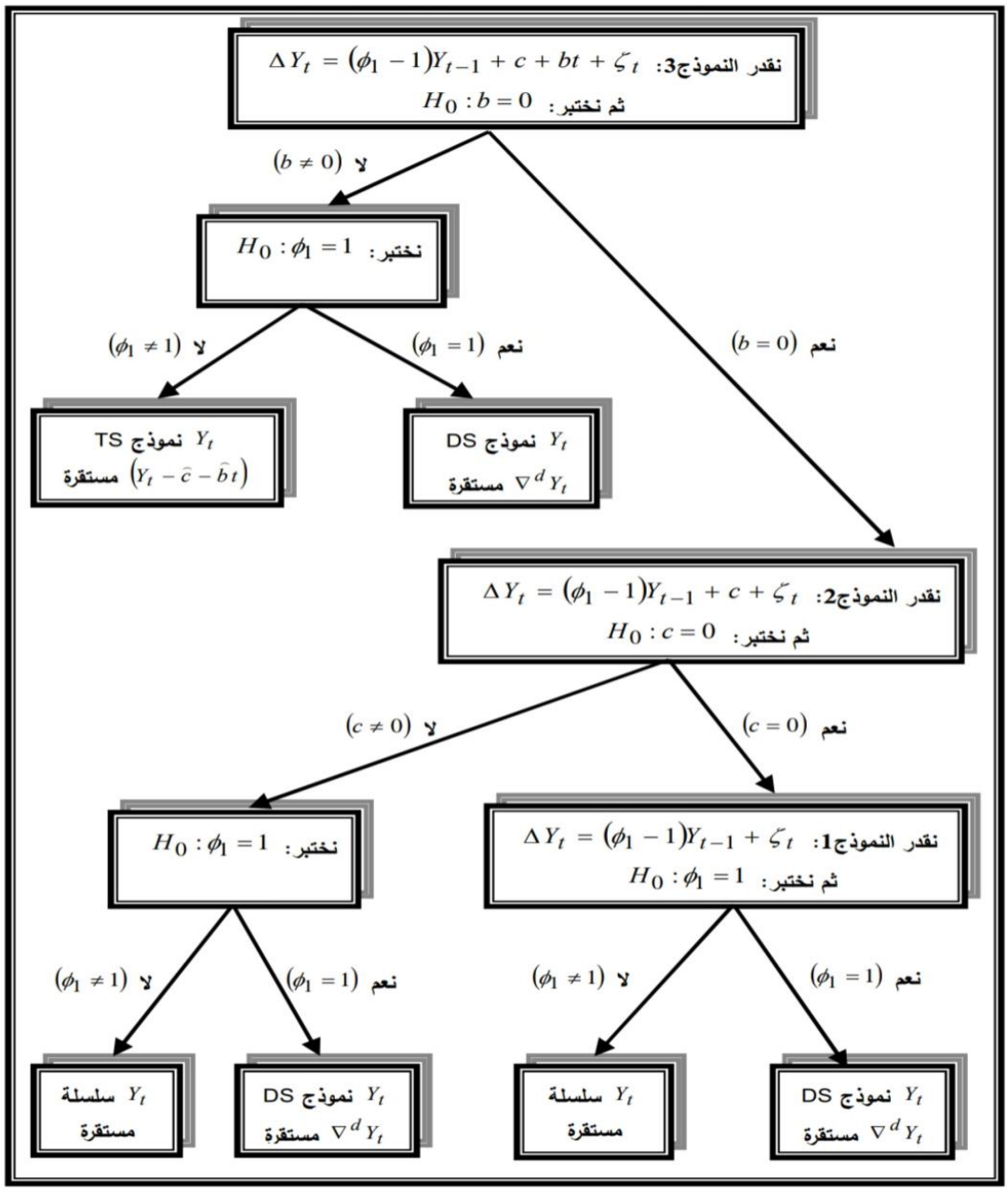

المصدر : محمد العقاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 42

المطلب الثاني: منهجية نماذج الإنحدار الذاتي دات الفجوات الزمنية الموزعةARDL

أولا : مفهوم نماذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL

تعتبر منهجية (Autoregressive Distributed Lag –ARDL)، منهجية حديثة إذ نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (Short run and Long run) في نفس النموذج، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فعلى سبيل المثال ، إذا كان لدينا متغيران X وY، وأردنا أن نقيس تأثير المتغير X على المتغيرY ، فإن المعادلة ستأخذ الشكل التالي : [1]

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + a_2 Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{K1} \beta 1\ \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^{K2} \beta 2\ \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ثانيا : خطوات تطبيق نماذج ARDL

أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية نماذج ARDL : [2]

- إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند المستوى I(0) أو عن الفرق الاول I(1) او مزيج بينهما .
- تحديد فترات الإبطاء المناسبة .
- تقدير النموذج
- إجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النموذج.
- اختبار التكامل المشترك باستخدام إختبار الحدود (Bounds Test)
- تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير .

[1] - فريد طهراوي ، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر ، مجلة معارف ، 2015، ص 373

[2] - عبد الرزاق بن عمرة ، خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews10 ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2018 ، ص 1

ثالثا: خصائص نماذج ARDL

إن من أهم ما يميز منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير :[1]

- أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الإستقرار ، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى ولكن بشرط ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية .
- إن منهجية نماذج ARDL تعمل على تقدير النموذج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة الخاصة بالنموذج، بالاضافة إلى تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل .
- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالإرتباط الذاتي (Auto correlation) وبالتالي فإن النتائج التي نحصل عليها من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة .

المطلب الثالث : اختبار الحدود لتكامل المشترك (Bounds Test)

من أجل إختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نطبق طريقة إختبار الحدود وذلك من خلال إختبار المعنوية المشتركة لمعالم النموذج بحساب إحصائية فيشر (F)من خلال إختبار (Wald test)حيث يتم إختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات ، تعطى معادلة اختبار الحدود بالشكل التالي :[2]

$$\Delta Y_t = a + \sum_{j=1}^{p-1} \beta 1\ \Delta X_{j,-1} + \sum_{j=1}^{K} \beta 2\ \Delta Y_{t-1} + \lambda_1\ Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{K} \lambda_2\ X_{j,t-1} + \varepsilon_t$$

و ذلك بإختبار الفرضيتين التاليتين:

[1] - فريد طهراوي، مرجع سبق ذكره ، ص 374

[2] - نسيمة جلولي ، منهجية ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي ، جامعة سعيدة ، 2019 ، ص 8

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$$

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$$

بعد القيام بإختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصـــائية (*F*) مع القيم الجدولية التي وضـعها كل من (Pesaran et Al 2001) وهي قيم جدولية للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لإختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشــترك بين متغيرات الدراســة، فإذا كانت قيمة (*F*) المحســـوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشــترك بين متغيرات الدراســة، أما إذا كانت القيمة المحســوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضــية الصــفرية أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

تعطى إحصائية فيشر المحسوبة بالعلاقة الاتية:[1]

$$fc = \frac{(SSRR - SSRU)/m}{SSRU/(n-k)}$$

حيث :

SSRU: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد .

SSRR: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد .

m:عدد معلمات النموذج المقيد .

k: عدد معلمات النموذج غير المقيد .

n: حجم العينة .

[1] - نبيلة عرقوب ، مطبوعة نمذجة الظواهر الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص112

المبحث الثاني : النمذجة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022 بإستخدام نماذج ARDL

بناء على ما جاء في النظرية الإقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات إقتصادية مفسرة للنمو الاقتصادي، وحتى يكون النموذج المستخدم أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم إختيارها على أساس الخصائص التي تميز الإقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناءا على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها .

المطلب الأول: الدراسة الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها

فيما يلي تعريف المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة القياسية :

1- المتغير التابع

- **الناتج المحلي الاجمالي(PIB):** تم إستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معبر عنه بالأسعار الثابتة بالعملة المحلية (دج) كمؤشر للنمو الاقتصادي وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات البنك الدولي (أنظر الملحق رقم 5) خلال الفترة 1990 – 2022 .

2- المتغيرات المفسرة

2-1 الاستثمار العمومي (INV): ويشمل نفقات التجهيز معبر عنها بالأسعار الجارية بالعملة المحلية (دج) وقد تم الحصول على بياناته من بوابة وزارة المالية (أنظر الملحق رقم 5) خلال الفترة 1990 – 2022

2-2 الضرائب (IMP) : وتشمل على الضرائب المباشرة و الضرائب الغير مباشرة معبر عنها بالأسعار الجارية بالعملة المحلية (دج) وقد تم الحصول على بياناته من بوابة وزارة المالية (أنظر الملحق رقم 5) خلال الفترة 1990 – 2022

ثانيا :الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

1-الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

الجدول رقم (6): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	PIB	INV	IMP
Mean	13601.09	1702.945	491.1160
Median	13669.81	2115.879	183.0670
Maximum	19447.41	3913.170	1475.608
Minimum	8485.672	57.01200	32.50000
Std. Dev.	3913.512	1365.407	513.6565
Skewness	0.076872	0.144240	0.771657
Kurtosis	1.521054	1.439637	1.991807
Jarque-Bera	3.040015	3.462184	4.672623
Probability	0.218710	0.177091	0.096684
Sum	448835.9	56197.18	16206.83
Sum Sq. Dev.	4.90E+08	59658800	8442976.
Observations	33	33	33

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلا نلاحظ أن :

- بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي بلغت أكبر قيمة له 19447.41 مليار دج مقابل 8485.672 مليار دج كأدنى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة في حين كانت قيمة إنحرافه المعياري 3913.512 .
- بالنسبة لمتغير الإستثمار العمومي بلغت أكبر قيمة له 3913.170 مليار دج مقابل 57.012 مليار دج كأدنى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة في حين كانت قيمة إنحرافه المعياري 1365.407 .
- بالنسبة لمتغيرة الضرائب بلغت أكبر قيمة لها 1475.608 مليار دج مقابل 32.500 مليار دج كأدنى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة في حين كانت قيمة إنحرافها المعياري 513.6565 .

2-مصفوفة الارتباط :

- **تعريف معامل الإرتباط الخطي** : يعرف معامل الإرتباط الخطي على أنه مقياس رقمي يقيس قوة الإرتباط بين متغيرين كميين حيث تتراوح قيمته بين (1−) و (1) ، تدل إشارة المعامل الموجبة على وجود علاقة طردية في حين تدل الإشارة السالبة على وجود علاقة عكسية والجدول التالي يوضح أنواع الإرتباط وإتجاه العلاقة [1] .

جدول رقم (7): أنواع الإرتباط وإتجاه العلاقة

قيمة معامل الإرتباط	الدلالة الإحصائية
1	إرتباط طردي تام
من 0.70 الى 0.99	إرتباط طردي قوي
من 0.50 الى 0.69	إرتباط طردي متوسط
من 0.01 الى 0.49	إرتباط طردي ضعيف
0	لا يوجد إرتباط خطي
وما قيل عن الإرتباط الطردي ينطبق على الإرتباط العكسي بالاشارة السالبة	

المصدر: محمد شيخي ، مطبوعة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي ، جامعة ورقلة 2018، ص 55

وبناءا على مخرجات برنامج Eviews10 تم عرض مصفوفة الارتباط للمتغيرات كتالي :

$$R = \begin{pmatrix} 1 & 0.927 & 0.926 \\ 0.927 & 1 & 0.814 \\ 0.926 & 0.814 & 1 \end{pmatrix}$$

- **تحليل مصفوفة الإرتباط :**

يلاحظ من خلال مصـــفوفة الإرتباط وتبعا للجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي و الإســـتثمار العمومي بلغت 0.927 ما يدل على وجود إرتباط طردي قوي بينهما و بلغت قيمته بين الناتج المحلي الإجماليو الضـــرائب 0.926 ما يدل

[1] - محمد شيخي ، مطبوعة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي ، جامعة ورقلة 2018، ص 55

على وجود إرتباط طردي قوي بينهما في حين بلغ معامل الإرتباط الخطي بين المتغيرين المفسرين 0.814 ما يؤكد على على وجود إرتباط طردي قوي بين الضرائب والإستثمار .

ثالثا : التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

تم تمثيل متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و الضرائب و الإستثمار بيانيا كما يلي :

الشكل رقم(8): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

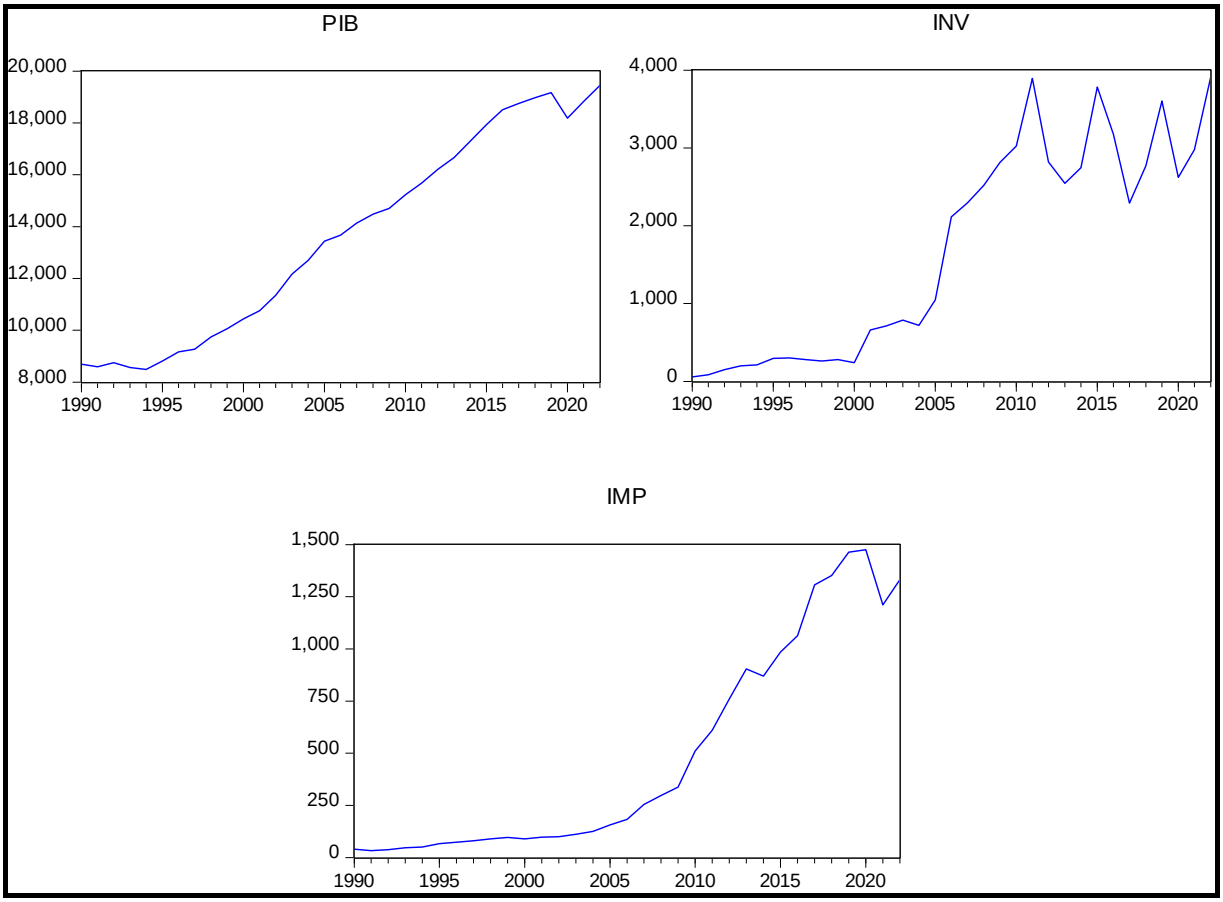

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من خلال أشكال السلاسل البيانية للمتغيرات محل الدراسة أن :

- منحنى الناتج المحلي الإجمالي في إرتفاع مستمر على طول فترة الدراسة أي وجود إتجاه عام متزايد .

- منحنـــى الإسـتثمار العمـومي فـي إرتفـاع مسـتمر لغايـة سـنة 2008 أي وجـود إتجاه عام متزايد بعدها تميز بتذبذبات لغاية نهاية فترة الدراسة .
- منحنـى الضـرائب فـي تزايـد مسـتمر لكـن بشـكل ضـعيف لغايـة سـنة 2008 ليأخـذ بعـدها فـي الإرتفـاع بشـكل متسـارع لغايـة نهايـة فتـرة الدراسـة بإسـتثناء سنة 2020 أين تم تسجيل إنخفاض طفيف بسبب جائحة كوفيد 19 .

المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية و تقدير نموذج ARDL

أولا: دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة:

يتضح من خلال الأشكال البيانية للمتغيرات محل الدراسة وجود إتجاه عام، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، وهذا ما سيتم تأكيده أو نفيه في هذا المطلب ، ولإجراء الدراسة القياسية تم إدخال اللوغارتم على كل متغيرات الدراسة لتصبح كتالي :

- الضرائب LINP – الإستثمار LINV – الناتج المحلي الإجمالي LPIB

الجدول رقم (8): نتائج إختبار إستقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى

المتغيرات	النموذج1			النموذج2			النموذج3		
	مع ثابت و اتجاه عام			مع ثابت			بدون ثابت و اتجاه عام		
	إختبار ADF	القيم الحرجة*	إحتمال قبول H_0	إختبار ADF	القيم الحرجة*	إحتمال قبول H_0	إختبار ADF	القيم الحرجة*	إحتمال قبول H_0
LPIB	-1.297488	-4.273277 -3.557759 -3.212361	0.8705	-0.279829	-3.653730 -2.957110 -2.617434	0.9173	5.924917	-2.639210 -1.951687 -1.610579	1.0000
LIMP	-2.374420	-4.309824 -3.574244 -3.221728	0.3841	-0.466791	-3.653730 -2.957110 -2.617434	0.8851	4.493301	-2.639210 -1.951687 -1.610579	1.0000
LINV	-2.012368	-4.273277 -3.557759 -3.212361	0.5727	-2.268320	-3.653730 -2.957110 -2.617434	0.1878	2.090749	-2.639210 -1.951687 -1.610579	0.9896

*(القيم الحرجة : عند مستوى المعنوية 1% ، 5% ، 10% على التوالي .)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه يشير إختبار ديكي فولر الموسع إلى أنه عند المستوى نقبل فرضية العدم لجذر الوحدة بعدم إستقرارية كل المتغيرات محل الدراسة عند المستوى ، لأن القيم الإحصائية لإختبار ديكي فولر أكبر من القيمة الحرجة ، وقيمة الإحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية 5% .

الجدول رقم (9): نتائج إختبار إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

المتغيرات	النموذج1			النموذج2			النموذج3		
	مع ثابت و اتجاه عام			مع ثابت			بدون ثابت و اتجاه عام		
	إختبار ADF	القيم الحرجة*	إحتمال قبول H_0	إختبار ADF	القيم الحرجة*	إحتمال قبول H_0	إختبار ADF	القيم الحرجة*	إحتمال قبول H_0
LPIB	/	/	/	-4.174790	-3.661661	0.0028	/	/	/
	/	/	/		-2.960411		/	/	/
	/	/	/		-2.619160		/	/	/
LIMP	/	/	/	-5.074638	-3.661661	0.0003	/	/	/
	/	/	/		-2.960411		/	/	/
	/	/	/		-2.619160		/	/	/
LINV	/	/	/	-5.345270	-3.661661	0.0001	/	/	/
	/	/	/		-2.960411		/	/	/
	/	/	/		-2.619160		/	/	/

*(القيم الحرجة : عند مستوى المعنوية 1% ، 5% ، 10% على التوالي .)

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه يشير إختبار ديكي فولر الموسع إلى أنه وعند إجراء الفروق الأولى إتضح أن القيم الإحصائية للإختبار أقل من القيمة الحرجة وقيمة الإحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية 5% وهذا لكل المتغيرات ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة لجذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الزمنية التالية : ، LINV LPIB LIMP، مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I (1) ، ما يسمح لنا بتطبيق نموذج ARDL.

ثانيا : تقدير نموذج ARDL :

قبل تقدير العلاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة سيتم تحديد فترات الابطاء المثلى وهي الفترات التي تعطي أقل قيمة وفقا لمعيار (AIC) وأشارت النتائج الموضحة في الشكل أسفله أنه من بين 20 نمودج مرشح ، نجد أن عدد فترات الإبطاء المثلى هي كتالي ARDL(4, 3, 4) ، حيث فترة الإبطاء المثلى لمتغير الناتج المحلي الإجمالي هي 4 تأخيرات و 3 تأخيرات لمتغير الإستثمار العمومي فيما حددت فترة الابطاء المثلى لمتغير الضرائب ب 4 تأخيرات .

الشكل رقم (9): نتائج تحديد فترة الابطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

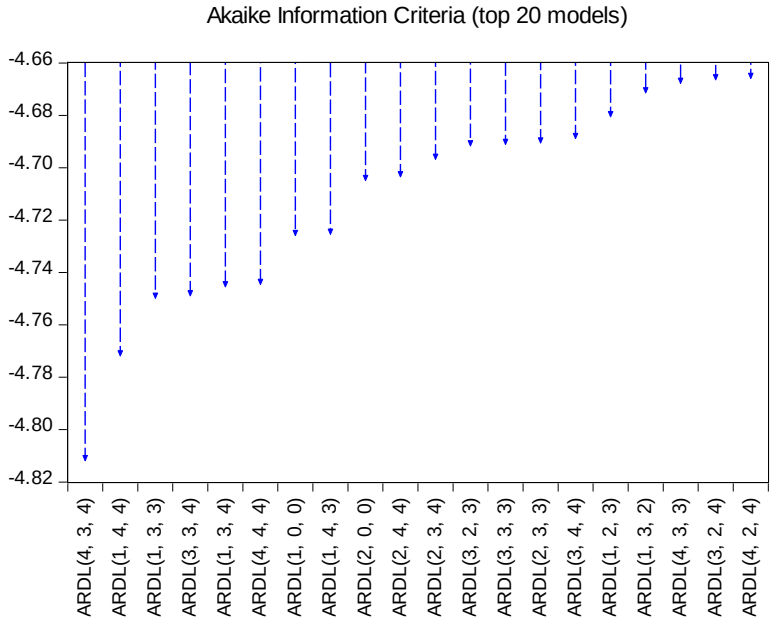

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 06/10/23 Time: 22:02
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINV LIMP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.619097	0.219081	2.825887	0.0128
LPIB(-2)	0.079317	0.285036	0.278269	0.7846
LPIB(-3)	0.274898	0.455216	0.603884	0.5549
LPIB(-4)	-0.457707	0.314797	-1.453974	0.1666
LINV	0.018826	0.019953	0.943546	0.3604
LINV(-1)	0.022829	0.022652	1.007813	0.3295
LINV(-2)	0.016967	0.018786	0.903180	0.3807
LINV(-3)	0.035018	0.018469	1.896095	0.0774
LIMP	-0.017361	0.045825	-0.378855	0.7101
LIMP(-1)	-0.059200	0.053425	-1.108098	0.2853
LIMP(-2)	-0.007169	0.058826	-0.121865	0.9046
LIMP(-3)	0.016339	0.057305	0.285122	0.7795
LIMP(-4)	0.090431	0.047918	1.887197	0.0786
C	3.868012	1.298078	2.979799	0.0093

R-squared	0.997470	Mean dependent var	9.532413
Adjusted R-squared	0.995278	S.D. dependent var	0.272631
S.E. of regression	0.018734	Akaike info criterion	-4.810693
Sum squared resid	0.005264	Schwarz criterion	-4.150619
Log likelihood	83.75504	Hannan-Quinn criter.	-4.603966
F-statistic	454.9966	Durbin-Watson stat	2.423415
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ثالثا : الإختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

إن معنوية النموذج المقدر و معنوية المعلمات تعكس جودة النموذج، ولكن قبول النموذج والإعتماد عليه في المراحل الموالية يعتمد على خلوه من المشاكل القياسية ، ومن أجل تأكيد خلو النموذج من المشاكل القياسية سنقوم بإجراء ثلاثة إختبارات : إختبار الإرتباط الذاتي ، و إختبار تجانس تباين الأخطاء و إختبار التوزيع الطبيعي .

1- الإرتباط الذاتي للأخطاء

وذلك من خلال إختبار الفرضيتين التاليتين

H_0: عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء .

H_1: وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء .

الجدول رقم (11): نتائج إختبار LM للإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.595735	Prob. F(2,13)	0.2400
Obs*R-squared	5.716135	Prob. Chi-Square(2)	0.0574

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال إختبار LM يتبين بأن قيمة الإحتمال جاءت كبر من 5% وهذا يثبت عدم وجود إرتباط بين الأخطاء .

2 - إختبار تجانس تباين الأخطاء

وذلك من خلال إختبار الفرضيتين التاليتين

H_0: عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء .

H_1: وجود مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء .

الجدول رقم (12): نتائج إختبار ARCH لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.162263	Prob. F(1,26)	0.6904
Obs*R-squared	0.173661	Prob. Chi-Square(1)	0.6769

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن إحتمال إختبار عدم تجانس تباين الأخطاء تســاوي 0.6904 وهي أكبر من 5% وعليه فإننا نقبل فرضــية العدم H_0 الدالة على أن النموذج المقدر خالي من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء .

3-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB):

وذلك من خلال إختبار (Jarque– Bera)، فإذا كانت القيمة الإحتمالية للإختبار أكبر من 5% فهذا يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل رقم (10):نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB):

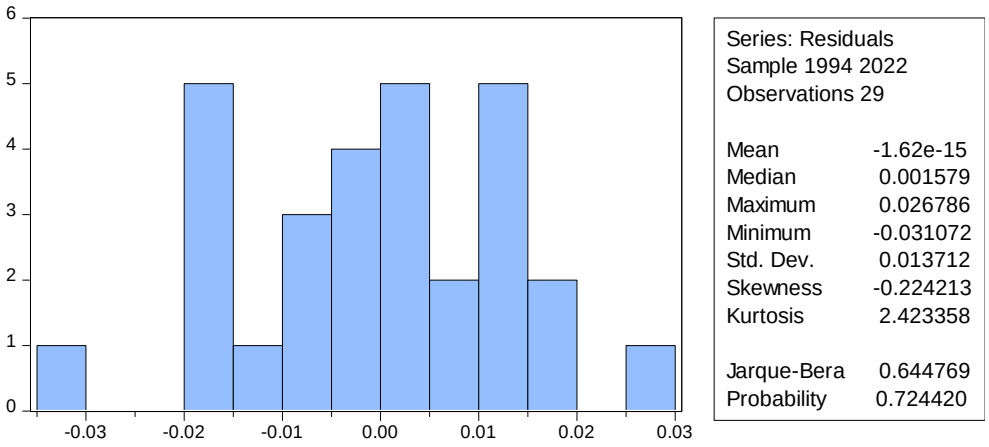

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من الشكل رقم (10) أن إحتمال إحصائية J–B Prob=0.724420أكبر من 5% وعليه نقبل الفرضية الصفرية الدالة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

رابعا : دراسة الإستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر

لكي نتأكد من خلو البيانات المســتخدمة في هذه الدراســة من أي تغيرات هيكلية فيها لابد من إســتخدام الإختبارات المناســبة مثل إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMQ.

الشكل رقم (11):نتائج إختبار CUSUM و CUSUMQ

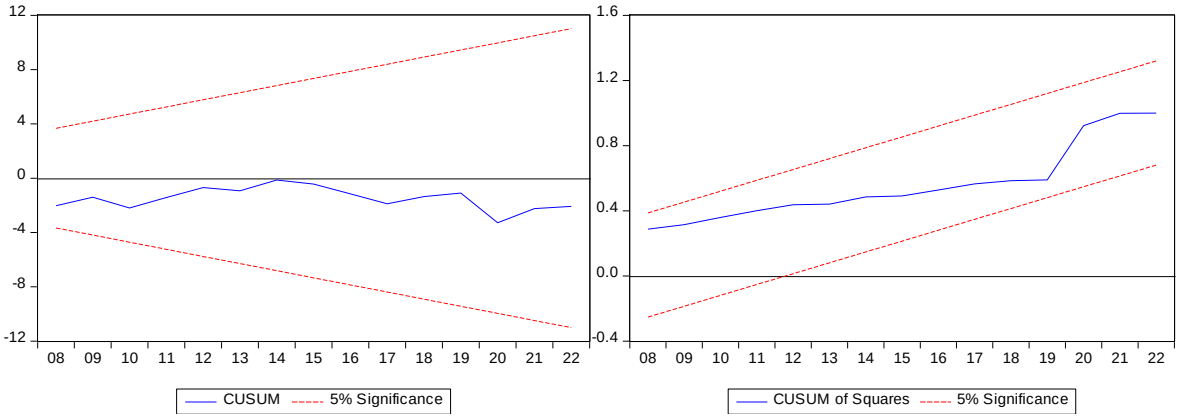

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بعد إجراء الإختبارين على النموذج المقدر أظهرت النتائج أن منحنيي الشكلين CUSUM و CUSUMQ الممثلة أعلاه تقع داخل الحدود عند مستوى معنوية 5% أي عند مجال الثقة 95% ما يؤكد إستقرار معلمات النموذج المقدر عبر الزمن .

المطلب الثالث : إختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود

أولا: إختبار التكامل المشترك

يحدد التكامل المشترك العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وتوجد عدة طرق لإجراء التكامل المشترك ولكل منها شروطها وحدودها وسوف نقوم بإجراء هذا الإختبار وفق أسلوب إختبار الحدود (bounds test) الذي يقوم على فرضيتين:

H_0: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

H_1: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

- إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أكبر من القيمة العظمى I(1)عند مستوى معنوية 5% فإننا نقبل الفرضية H_1.
- إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أقل من القيمة الدنيا I(0)عند مستوى معنوية 5% فإننا نقبل الفرضية H_0.

الجدول رقم (13): نتائج إختبار الحدودbounds test

مستوى المعنوية	I(0)	I(1)
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5
F-statistic	**5.61672**	

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة **F-statistic** أكبر من القيمة العظمى لإختبار **bounds test** عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

الجدول رقم (14):نتائج تقدير مرونات الأجل الطويل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV	0.193316	0.044268	4.366926	0.0006
LIMP	0.047564	0.046644	1.019716	0.3240
C	7.985234	0.064779	123.2692	0.0000

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يمكن كتابة معادلة الأجل الطويل بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة كتالي :

$$\widehat{LPIB} = 7\ 9852 + 0.0475LIMP + 0.1933\ LINV$$

التقييم الإحصائي : من خلال تحليل النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الإحتمال لمرونة الإستثمار جاء أقل من 5% دليل على المعنوية الإحصائية للمرونة في المدى الطويل و تأكيد للنظرية الإقتصادية على وجود علاقة طردية بين الإستثمار العمومي و النمو الإقتصادي ، في حين نلاحظ أن الضرائب ليست ذو دلالة إحصائية لأن قيمة

الإحتمال المرافق لها عند مستوى معنوية 5% أكبر من مجال الخطأ المسموح به (0.05) ما يعني أنه لا يمكن الإعتماد عليها في التحليل الإقتصادي في الأجل الطويل، كما نلاحظ أن الثابت جاء معنوي إحصائيا لأن قيمة الإحتمال المرافق له عند مستوى معنوية 5% أكبر من 5%.

التقييم الإقتصادي : من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الثابت موجب أي أنه عند إنعدام قيمة كل من الضرائب و الإستثمار العمومي تكون قيمة الناتج المحلي الإجمالي 7.9852 ، كما يأثر الإستثمار بشكل موجب على الناتج المحلي الإجمالي حيث عند إرتفاع قيمة الإستثمار ب 1% ترتفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.19% مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية .

ثانيا : تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL

بعد تأكد خلو النموذج من المشاكل القياسية ومن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL .

الجدول رقم (15): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGPIB(-1))	0.103493	0.152399	0.679092	0.5074
D(LOGPIB(-2))	0.182809	0.175956	1.038950	0.3153
D(LOGPIB(-3))	0.457707	0.236592	1.934582	0.0721
D(LOGIMP)	-0.017361	0.035464	-0.489540	0.6315
D(LOGIMP(-1))	-0.099601	0.033777	-2.948800	0.0100
D(LOGIMP(-2))	-0.106770	0.041390	-2.579579	0.0209
D(LOGIMP(-3))	-0.090431	0.040421	-2.237246	0.0409
D(LOGI)	0.018826	0.014058	1.339148	0.2005
D(LOGI(-1))	-0.051986	0.016802	-3.093969	0.0074
D(LOGI(-2))	-0.035018	0.015773	-2.220119	0.0422
CointEq(-1)	-0.484396	0.093291	-5.192319	0.0001

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يتبين من نتائج نموذج تصـــحيح الخطأ أن قيمة معامل تصـــحيح الخطأ تســـاوي (0.48−) بإشارة سالبة ومعنوي لأن قيمة الإحتمال Prob (H_0)=0.0001 أقل من 0.05 ومحصـــور بين (0) و (1−) ، ما يدل على وجود العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، وأن آلية تصحيح الخطأ في المدى الطويل موجودة، حيث تقدر سرعة العودة إلى وضـــع التوازن في الأجل الطويل ب 48.43% في الفترة الواحدة، أي أن 48.43 % من الإختلالان الحاصـلة في المدى القصـير يتم تصـحيحها في غضـون سـنة واحدة للعودة إلى التوازن في المدى الطويل

خلاصة :

من خلال هذا الفصل قمنا بإجراء دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الإقتصادي بإستخدام منهجية ARDL وذلك لتوضيح العلاقة بين كل من الضرائب و الإستثمار و النمو الإقتصادي حيث توصلنا إلى :

- كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول .
- من بين 20 نموذج مرشح فإن نموذج ARDL(4,3,4) هو الأفضل في هذه الدراسة .
- نموذج ARDL المقدر خالي من المشاكل القياسية .
- توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .
- جاءت مرونة الضرائب غير معنوية في المدى الطويل .
- جاءت مرونة الإستثمار موجبة و معنوية في المدى الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية بوجود علاقة طردية بين الإستثمار والنمو الإقتصادي .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لا زال الصراع قائما بين المفكرين الاقتصاديين حول إستخدام السياسة المالية ومدى نجاعتها في مجابهة الإختلالات والأزمات الإقتصادية، خاصة مع تباطؤ نتائجها في المدى القصير، ومما لا شك فيه أن الطرق الكمية الممثلة في الدراسات القياسية والتي هي مبنية على أسس علمية وموضوعية وبيانات واقعية، تساعد في الفصل في ذلك الجدل، وهذا ما تعكسه دراستنا، وما حاولنا تقديمه في هذا البحث ، من خلال دراسة مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصـــادي في الجزائر، مع الســـعي قدر الإمكان للإلمام والإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بذلك، من خلال تحليل الموضـــوع ومناقشـــته عبر ثلاث فصول.

بداية تم عرض عموميات حول النمو الإقتصـــادي بتقديم أهم التعاريف المقدمة له و عرض مختلف النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي بالإضافة إلى طرق حسابه ، بعدها حاولنا تقديم مفاهيم عامة حول السياسة المالية من تعاريف و أهداف و أهم أدواتها .

في حين تم التطرق إلى واقع النمو الإقتصـــادي و الســـياســـة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 –2022 في الفصل الثاني وذلك بعرض تطور النمو الإقتصادي في الجزائر و محاولة تحليل النتائج بالإســـتعانة بأهم الوقائع الإقتصـــادية خلال كل مرحلة من مراحل الدراســـة ، كما قمنا بعرض و تحليل الوضـــعية الإقتصـــادية للحكومة بداية من مرحلة الإصلاحات الإقتصادية وصولا لمرحلة البرامج التنموية وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم أداتين للسياسة المالية في الجزائر و المتمثلة في الضرائب و الإنفاق العام

وختام الدراسة كان البحث عن أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2022 وذلك من خلال منهجية نماذج الإنحذار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال دراستنا هذه لعدة نتائج نبرزها في ما يلي :

- للدولة دور هام وفعال في الاقتصـــاد المعاصـــر، من خلال تدخلها عن طريق تطبيق السياسة المالية الإتفاقية أو الضريبية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة وإعادة توزيع الدخل، وبلوغ مستوى التشغيل التام وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالتالي توصلنا لصحة الفرضية الأولى .
- تتمثل أدوات الســـياســـة المالية في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة، وتختلف تقسيماتها وفقا للنظم الاقتصادية .
- تساهم السياسة المالية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي .
- تباين آراء مختلف النظريات الاقتصـــادية المفســـرة للنمو الاقتصـــادي، ســـواء النظرية الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية، أو الكينزية وحتى النماذج الحديثة، وهذا راجع إلى التسارع الديناميكي والتغيرات الاقتصـــادية العشـــوائية بمعنى أنه يصـــعب إعطاء الوضـــعية الاقتصادية الحقيقية للبلد محل الدراسة وقياس مستوى النمو الاقتصادي به لعدم سيادة طابع الاستمرارية والشمولية فيه.
- قامت الجزائر منذ سنة 1990 وإلى غاية نهاية القرن العشرين بتطبيق سياسة مالية إنكماشـــية ، ومع إنتعاش الأســـواق النفطية وزيادة الإيرادات البترولية بداية من الألفية الثالثة، أقدمت الحكومة على تسطير و تجسيد عدة برامج تنموية ضمن إنتهاجها لسياسة مالية توسعية بالرفع من حجم الإنفاق العام، وتتمثل تلك البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصـــادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصـــادي (2005 – 2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والبرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019) .

- تعتبر إيرادات الجباية البترولية أهم مصدر لتغطية النفقات في الجزائر حيث بلغت نسبة إيرادات الجباية البترولية في المتوسط خلال فترة الدراسة ما نسبته 50% من إجمالي الإيرادات العامة .
- خلال الفترة محل الدراسة، يمكن تقسيم الأوضاع الاقتصادية بالجزائر إلى ثلاث مراحل ، المرحلة الأولى (1990-2000) فترة التدهور الاقتصادي، والتي تميزت بالإصلاحات الضريبية وتوسعة وعاءها، إضافة إلى تقليص حجم النفقات العامة، والمرحلة الثانية (2001-2019) فترة الانتعاش الاقتصادي، تجلت فيه بوادر الإنفراج المالي (البحبوحة المالية)، التي عرفت تخصيص مبالغ طائلة التمويل البرامج التنموية، رغم مرورها بعدة أزمات كالأزمة المالية العالمية 2008 و الأزمة البترولية سنة 2014 ، إلا أنها إستطاعت تجاوزها بآثار نسبية ، و المرحلة الثالثة (2020- 2022) من بداية إنتشار فيروس كورونا و الغلق الكلي إلى ما بعد تداعيات الأزمة وبداية الإنفراج .

و من خلال الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022)، وبناءا على نموذج ARDL تم تقدير المعادلة المتكونة من متغير تابع واحد هو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية الممثل للنمو الاقتصادي، ومتغيرين مفسرين هما الضرائب والإستثمار ، تم التوصل من خلال الدراسة إلى النتائج التالية :

- كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)I.
- لا يعاني النموذج من أي مشاكل قياسية .
- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل .
- وجود علاقة طردية بين الإستثمار(الإنفاق الإستثماري) و النمو الإقتصادي. في الأجل الطويل .
- معامل تصحيح الخطأ جاء سالب الإشارة ومعنوي قدرت قيمته ب(0.48-) أي أن آلية تصحيح الخطأ في المدى الطويل موجودة ، حيث تقدر سرعة العودة إلى وضع التوازن في المدى الطويل ب 48 % في الفترة الواحدة (سنة) .

نتائج إختبار الفرضيات

إستنادا إلى ماسبق يمكن التأكيد على صحة كل فرضيات الدراسة و المتمثلة في أن :

- التوجه العام للسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة كان بإتباع سياسة مالية توسعية وهذا ما تم ملاحظته من خلال البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة وتوسعها في النفقات العامة .
- السياسة المالية من السياسات الاقتصادية الناجحة المتبعة في الجزائر فقد كان لها تاثير إيجابي على النمو الإقتصـــــادي وذلك كون كل زيادة في الإنفاق الإستثماري تقابلها زيادة في معدل النمو الإقتصادي.
- أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار العمومي و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

و في الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العلي العظيم التوفيق و السداد .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1) إبراهيم أحمد عبد الغفور ، مبادئ علم الإقتصاد ، دار زهران ، عمان ، 2008
2) الأعسر خديجة ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ، جامعة القاهرة ،2016
3) الأفندي محمد أحمد ، مقدمة في الإقتصاد الكلي ،الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2012 .
4) بطريق يونس أحمد ، المالية العامة و الضـرائب والنفقات العامة ، الدار الجامعية ، مصـر ، (بدون سنة النشر)
5) الجمل هشـام مصـطفى ، دور السـياسـة المالية في تحقيق التنمية االجتماعية بين النظام المالي الإسـلامي والنظام المالي المعاصـرة (دراسـة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الطبعة 1 ، مصـر ،2006
6) جيمس جوارتيني ، الإقتصـاد الكلي ، الإختبار العام و الخاص ، ترجمة عبد العظيم محمد ، دار المريخ ، السعودية ،1998
7) السليماني وهيبة ، النظريات الإقتصادية ، دار الإبتكار ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2017
8) عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الإقتصادية، تحليل جزئي وكلي ، مطبعة العمرانية للأوفست ، مصر، 2002
9) عبد المجيد قدي ، المدخل الى السـياسـات الإقتصـادية الكلية دراسـة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005
10) عبد المطلب عبد الحميد ،إقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر، 2005
11) عجمية محمد عبد العزيز ، التنمية الإقتصـادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصـر، 2006 .
12) العكامة محمد خير ، المالية العامة1 ، الجامعة الإفتراضية السورية ،(بدون سنة النشر)
13) عايب وليد عبد الحميد ، الآثار الإقتصـادية الكلية لسـياسـة الانفاق الحكومي ، دراسـة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، مكتبة الحسن العصرية ، 2010
14) غدير هيفاء ، السـياسـة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصـاد السـوري ، منشـورت الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق،(بدون سنة النشر)
15) فليح خلف ، مدخل إلى السياسة المالية ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2017

16) القريشي علي حاتم ، إقتصاديات التنمية ، حوض الفرات ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2017،
17) لطرش علي ، نقمة النفط على الأمن الإقتصادي الجزائري في ظل السياسة الإقتصادية للحكومة (دراسة فكرية قانونية إقتصادية) ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا ، 2021
18) الموسوي يونس حيدر ، السياسات الإقتصادية ، دار اليازوري العلمية ، مصر ، ط2 ،(بدون سنة النشر)
19) ناشد عدلي سوزي ، أساسيات المالية العامة ، منشورات حبلي الحقوقية ، لبنان ، 2008
20) نجيب نعمة الله ، أحمد رمضان ، مقدمة في الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 ،

2-أطروحات الدكتوراه

21) أجري خيرة ، دراسة قياسية لأثر التفاعل بين السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان
22) بن قدور أشواق ، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي – دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005 ، مذكرة تخرج ضمن متطليات نيل شهادة الدكتورة ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008
23) نسمن فطيمة ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، 2021

3-المقالات

23) بن صاولة صراح ، سفيان محمد بزاز ، تحليل وتقييم الوضعية الإقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنوية المنجزة ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، المجلد 8 العدد 2 – 2017
24) بن فرج زوينة ، نبيلة نوي ، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 02 ، جوان 2015
25) بن محمد هدى ، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000 / 2019 ، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد ، جانفي 2020
26) بن موسى أم كلثوم ، ترشيد النفقات العمومية في الجزائر من 1980 لغاية 2013 ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية ، العدد 4، 2015

27) بودالية بوراس ، جميلة قدودو، أثر الفساد على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003 – 2019 المجلد 15 العدد 1 ، 2022

28) بوفليح نبيل ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد 09 ، 2013

29) دنان راضية ، دراسة تحليلية وصفية لدور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014 ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي ، 2016

30) سويح جمال ، بن طيرش عطاء الله ، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة إقتصاديات المال والأعمال ، المجلد 01 ،العدد 01

31) شاهين عبد الحليم ، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي ، العدد 73 ، الكويت ، 2021

32) صلاح محمد ، أهداف السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور ، دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010 – 2014 مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، العدد 1 ، 2016

33) طهراوي فريد ، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر ، مجلة معارف ، 2015

34) عرقوب نبيلة ، أثر الإصلاحات الإقتصادية على النمو في الجزائر خلال الفترة 1980-2010 ، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 28 المجلد 2 ، 2010

35) الكواز أحمد ، السياسات التنموية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 71 ، الكويت ، -2008

36) محفوظي فؤاد ،تطور نفقات التجهيز و الإستثمار العمومي وأثرهما على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000-2020 ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 8 العدد 1 ، جانفي 2022

37) مسعودي زكرياء ، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001-2016 ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد06 ،جوان 2017

38) مســـعودي زكرياء ، محددات النمو الإقتصـــادي في الجزائر بإســـتخدام نموذجي ECM و FMOLS ، دراســة قياســية خلال الفترة ما بين 1980 و 2017 ، مجلة التنمية والإســتشــراف للبحوث والدراسات ، المجلد 4 العدد 7 ، 2019

39) مكيد علي ، فضيلة ملواح ، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة ما بين 1990 – 2018 ، جامعة المدية ،2020

40) مناد العالية ، مزريق عاشـــور ، مدى مســـاهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة 2001–2019 , مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 22 ، 2020

41) يليسي إلياس ، مراد آيت محمد ، مدى كفاءة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة 2004–2015 ، مجلة معهد العلوم الإقتصادية المجلد 20 ، العدد 2 ، الجزائر ، 2016

4–المطبوعات الجامعية

42) بن حبيب لامية ، محاضرات في مقياس نظرية المؤشرات الإقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ،2022

43) بن علي بلعزوز ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 3 ،الجزائر، 2004

44) بن عمير جمال الدين ، مطبوعة محاضرات في مقياس السياسات الإقتصادية في الجزائر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2022

45) شعوة الدراجي ، مطبوعة محاضرات مقياس إقتصاد جزائري ، جامعة جيجل ، 2021/2020

46) شيخي محمد ، مطبوعة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي ، جامعة ورقلة، 2018

47) عرقوب نبيلة ، مطبوعة نمذجة الظواهر الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، 2023

48) العقاب محمد ، مطبوعة تحليل السلاسل الزمنية 1و2 ،جامعة الجلفة ، 2018

49) نيس سعيدة ، مطبوعة محاضرات في السياسات الإقتصادية ، جامعة الوادي، 2022

5–القوانين والمراسيم التشريعية

51) كل قوانين المالية و قوانين المالية التكميلية للجزائر من 1990 إلى 2022

52) المادة 23 من القانون رقم 84–17 المؤرخ في 07 جويلية سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

53) bourbonnais Régis ، économétrie ، dunod ، paris ، 2015

54) Greffe Xavier ، Économie des politiques publiques ، paris ،1997

55) Pierre, Croissance et crise , Pearson France , 2010

6-المواقع الإلكترونية

1) وزارة المالية https://www.mf.gov.dz

2) بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

3) البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

4) موقع "الجزيرة " https://www.aljazeera.net/

5) الموقع الإلكتروني للقناة https://www.alaraby.co.uk/

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1) : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1990	0,8	2007	3,4
1991	-1,2	2008	2,4
1992	1,8	2009	1,6
1993	-2,1	2010	3,6
1994	-0,89	2011	2,89
1995	3,79	2012	3,4
1996	4,09	2013	2,8
1997	1,09	2014	3,8
1998	5,1	2015	3,7
1999	3,2	2016	3,2
2000	3,8	2017	1,3
2001	3	2018	1,2
2002	5,6	2019	1
2003	7,2	2020	-5,1
2004	4,3	2021	3,5
2005	5,9	2022	3,3
2006	1,7		

الملحق رقم (2) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنة	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1990	149,412	92,4	57,012
1991	240,8	154,7	86,1
1992	396,8	247,3	149,5
1993	503,95	303,95	200
1994	535,272	323,272	212
1995	734,87	437,97	296,9
1996	848,6	547	301,6
1997	946,217	664,717	281,5
1998	1022,696	760,321	262,375
1999	1098,576	817,692	280,884
2000	1205,84	965,328	240,512
2001	1608,055	948,76	659,295
2002	1765,558	1053,366	712,192
2003	1929,497	1141,685	787,812
2004	1920	1200	720
2005	2303,044	1255,273	1047,771
2006	3555,427	1439,548	2115,879
2007	3946,748	1652,698	2294,05
2008	4882,19	2363,188	2519,002
2009	5474,574	2661,257	2813,317
2010	6468,86	3445,999	3022,861
2011	8184,387	4291,181	3893,206
2012	7745,526	4925,11	2820,416
2013	6879,82	4335,614	2544,206
2014	7458,769	4714,452	2744,317
2015	8753,726	4972,278	3781,448
2016	7984,18	4807,332	3176,848
2017	6883,214	4591,841	2291,373
2018	7354,968	4584,462	2770,506
2019	8557,157	4954,476	3602,681
2020	7372,71	4752,44	2620,27
2021	8642,681	5664,506	2978,175
2022	11610,182	7697,012	3913,17

الملحق رقم (3) : تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنة	الإيرادات العامة	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية البترولية
1990	144,4	88	56,4
1991	250,8	105,5	145,3
1992	322,7	115,5	207,2
1993	335,6	142	193,6
1994	410	223,2	186,8
1995	586,5	285,5	301
1996	749,2	339,1	410,1
1997	881,5	374,5	507
1998	882	422	460
1999	937,1	457,1	480
2000	1028,84	504,84	524
2001	1403,44	562,84	840,6
2002	1500,25	583,85	916,4
2003	1475,44	639,38	836,06
2004	1528	665,8	862,2
2005	1629,76	730,76	899
2006	1683,294	767,294	916
2007	1813,288	840,288	973
2008	2763	1047,6	1715,4
2009	3178,7	1251,7	1927
2010	2923,4	1421,7	1501,7
2011	3198,4	1669	1529,4
2012	3469,08	1907,48	1561,6
2013	3820	2204,1	1615,9
2014	4218,18	2640,45	1577,73
2015	4952,7	3229,76	1722,94
2016	4747,43	3064,88	1682,55
2017	5635,514	3435,394	2200,12
2018	6424,49	4074,796	2349,694
2019	6507,907	3793,447	2714,46
2020	6289,723	4089,403	2200,32
2021	5331,835	3404,785	1927,05
2022	7000,842	3788,922	3211,92

الوحدة : مليار دينار جزائري

الملحق رقم (4) : تطور الميزانية العامة في الجزائر من 1990 الى 2022

السنة	النفقات	الإيرادات	الفارق
1990	149,412	144,4	-5,012
1991	240,8	250,8	10
1992	396,8	322,7	-74,1
1993	503,95	335,6	-168,35
1994	535,272	410	-125,272
1995	734,87	586,5	-148,37
1996	848,6	749,2	-99,4
1997	946,217	881,5	-64,717
1998	1022,696	882	-140,696
1999	1098,576	937,1	-161,476
2000	1205,84	1028,84	-177
2001	1608,055	1403,44	-204,615
2002	1765,558	1500,25	-265,308
2003	1929,497	1475,44	-454,057
2004	1920	1528	-392
2005	2303,044	1629,76	-673,284
2006	3555,427	1683,294	-1872,133
2007	3946,748	1813,288	-2133,46
2008	4882,19	2763	-2119,19
2009	5474,574	3178,7	-2295,874
2010	6468,86	2923,4	-3545,46
2011	8184,387	3198,4	-4985,987
2012	7745,526	3469,08	-4276,446
2013	6879,82	3820	-3059,82
2014	7458,769	4218,18	-3240,589
2015	8753,726	4952,7	-3801,026
2016	7984,18	4747,43	-3236,75
2017	6883,214	5635,514	-1247,7
2018	7354,968	6424,49	-930,478
2019	8557,157	6507,907	-2049,25
2020	7372,71	6289,723	-1082,987
2021	8642,681	5331,835	-3310,846
2022	11610,182	7000,842	-4609,34

الوحدة : مليار دينار جزائري

الملحق رقم (5) : قيم متغيرات الدراسة الأصلية من 1990 الى 2022

INV	IMP	PIB	السنة
57.012	39.5	8696.111	1990
86.1	32.5	8591.759	1991
149.5	37.5	8746.411	1992
200	46.2	8562.73	1993
212	50.5	8485.672	1994
296.9	66.7	8808.127	1995
301.6	73.6	9169.26	1996
281.5	79.8	9270.122	1997
262.375	89.3	9742.897	1998
280.884	96.9	10054.671	1999
240.512	89.31	10436.749	2000
659.295	97.95	10749.851	2001
712.192	100.1	11351.843	2002
787.812	110.85	12169.175	2003
720	125.03	12692.45	2004
1047.771	156.43	13441.304	2005
2115.879	183.067	13669.807	2006
2294.05	253.981	14134.58	2007
2519.002	297.2	14473.81	2008
2813.317	337.9	14705.391	2009
3022.861	510.1	15234.785	2010
3893.206	609.8	15676.594	2011
2820.416	759.85	16209.598	2012
2544.206	904.5	16663.467	2013
2744.317	869.12	17296.678	2014
3781.448	984.74	17936.656	2015
3176.848	1063.22	18510.629	2016
2291.373	1307.231	18751.267	2017
2770.506	1352.137	18976.282	2018
3602.681	1463.912	19166.045	2019
2620.27	1475.608	18188.576	2020
2978.175	1210.554	18825.177	2021
3913.17	1331.729	19447.407	2022

الوحدة : مليار دينار جزائري

الملحق رقم (6) : لوغارتم متغيرات الدراسة من 1990 الى 2022

LIMP	LINV	LPIB	السنة
3.676300671907076	4.043261771992785	9.070631308202926	1990
3.481240089335692	4.455509411433685	9.058558767007025	1991
3.624340932976365	5.007296392830741	9.076398723779779	1992
3.832979798087693	5.298317366548036	9.055175044234452	1993
3.921973336281315	5.356586274672013	9.046134373118024	1994
4.200204952921578	5.693395381769714	9.083430097008832	1995
4.298645025734831	5.709101636133801	9.123611864066232	1996
4.379523504455763	5.640132447579745	9.134551819206849	1997
4.492001487882454	5.569774778140797	9.184293888315834	1998
4.573679518896721	5.637941772715768	9.215792581631659	1999
4.492113463695795	5.482769984350946	9.253088414474628	2000
4.584559232083967	6.491171082289496	9.282647172994636	2001
4.606169686321175	6.568347537980814	9.337135388582156	2002
4.70817793606232	6.669259482713255	9.406661394037079	2003
4.828553708506909	6.579251212010101	9.448762607479538	2004
5.05260862557368	6.954420329553501	9.50608763318016	2005
5.209852206054348	7.65722560797832	9.522944811110648	2006
5.537259461071035	7.738074093441325	9.556379556209052	2007
5.694405312843604	7.831618070318155	9.580096088353592	2008
5.822749993720244	7.942119493217836	9.595969440229974	2009
6.234606784928881	8.013959012908548	9.631336579078682	2010
6.413131034554154	8.26698826169982	9.659924050921096	2011
6.633121045379614	7.944639670782985	9.693358814915732	2012
6.80738230483535	7.841573896024494	9.720973997311656	2013
6.767481205490222	7.917287506954644	9.758269738925684	2014
6.892377646937814	8.237862284044589	9.794601719130176	2015
6.969057318358301	8.063644789247089	9.82610038662173	2016
7.175666438634829	7.736906480200788	9.839016602448916	2017
7.20944158283018	7.926785253979125	9.850945162563928	2018
7.288867583425004	8.18943356949843	9.860895502808704	2019
7.296825387231272	7.871032644880618	9.808548983675904	2020
7.098833385048559	7.999065975788725	9.84295045501433	2021
7.19423337694742	8.272103066193875	9.875469023963825	2022

الملحق رقم (7) : نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 06/10/23 Time: 22:02
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINV LIMP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.619097	0.219081	2.825887	0.0128
LPIB(-2)	0.079317	0.285036	0.278269	0.7846
LPIB(-3)	0.274898	0.455216	0.603884	0.5549
LPIB(-4)	-0.457707	0.314797	-1.453974	0.1666
LINV	0.018826	0.019953	0.943546	0.3604
LINV(-1)	0.022829	0.022652	1.007813	0.3295
LINV(-2)	0.016967	0.018786	0.903180	0.3807
LINV(-3)	0.035018	0.018469	1.896095	0.0774
LIMP	-0.017361	0.045825	-0.378855	0.7101
LIMP(-1)	-0.059200	0.053425	-1.108098	0.2853
LIMP(-2)	-0.007169	0.058826	-0.121865	0.9046
LIMP(-3)	0.016339	0.057305	0.285122	0.7795
LIMP(-4)	0.090431	0.047918	1.887197	0.0786
C	3.868012	1.298078	2.979799	0.0093

R-squared	0.997470	Mean dependent var	9.532413
Adjusted R-squared	0.995278	S.D. dependent var	0.272631
S.E. of regression	0.018734	Akaike info criterion	-4.810693
Sum squared resid	0.005264	Schwarz criterion	-4.150619
Log likelihood	83.75504	Hannan-Quinn criter.	-4.603966
F-statistic	454.9966	Durbin-Watson stat	2.423415
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (8) :اختبار Lm للإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.595735	Prob. F(2,13)	0.2400
Obs*R-squared	5.716135	Prob. Chi-Square(2)	0.0574

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/17/23 Time: 19:21
Sample: 1994 2022
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.535580	0.491124	1.090519	0.2953
LPIB(-2)	-0.399639	0.622533	-0.641957	0.5321
LPIB(-3)	-0.227374	0.472746	-0.480964	0.6385
LPIB(-4)	0.287258	0.354689	0.809887	0.4326
LINV	0.003101	0.020447	0.151683	0.8818
LINV(-1)	-0.020286	0.027630	-0.734216	0.4759
LINV(-2)	0.002339	0.019135	0.122244	0.9046
LINV(-3)	-0.019551	0.022741	-0.859725	0.4055
LIMP	-0.010527	0.044500	-0.236561	0.8167
LIMP(-1)	0.021284	0.056962	0.373642	0.7147
LIMP(-2)	0.024923	0.058560	0.425593	0.6774
LIMP(-3)	-0.004636	0.057349	-0.080837	0.9368
LIMP(-4)	-0.044046	0.052366	-0.841121	0.4155
C	-1.562693	1.542988	-1.012771	0.3296
RESID(-1)	-0.793170	0.498311	-1.591715	0.1355
RESID(-2)	-0.056251	0.503865	-0.111639	0.9128

R-squared	0.197108	Mean dependent var	-5.07E-15
Adjusted R-squared	-0.729306	S.D. dependent var	0.013712
S.E. of regression	0.018031	Akaike info criterion	-4.892297
Sum squared resid	0.004227	Schwarz criterion	-4.137927
Log likelihood	86.93830	Hannan-Quinn criter.	-4.656038
F-statistic	0.212765	Durbin-Watson stat	2.071889
Prob(F-statistic)	0.997212		

الملحق رقم (9) :إختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.162263	Prob. F(1,26)	0.6904
Obs*R-squared	0.173661	Prob. Chi-Square(1)	0.6769

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/17/23 Time: 19:20
Sample (adjusted): 1995 2022
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000192	5.66E-05	3.393210	0.0022
RESID^2(-1)	-0.079276	0.196803	-0.402819	0.6904

R-squared	0.006202	Mean dependent var	0.000177
Adjusted R-squared	-0.032021	S.D. dependent var	0.000223
S.E. of regression	0.000227	Akaike info criterion	-13.87705
Sum squared resid	1.34E-06	Schwarz criterion	-13.78189
Log likelihood	196.2787	Hannan-Quinn criter.	-13.84796
F-statistic	0.162263	Durbin-Watson stat	1.965389
Prob(F-statistic)	0.690375		

الملحق رقم (10) : نتائج إختبا الحدود bounds test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.616704	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الملحق رقم (11) :تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(4, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/17/23 Time: 19:25
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	0.103493	0.152399	0.679092	0.5074
D(LPIB(-2))	0.182809	0.175956	1.038950	0.3153
D(LPIB(-3))	0.457707	0.236592	1.934582	0.0721
D(LINV)	0.018826	0.014058	1.339148	0.2005
D(LINV(-1))	-0.051986	0.016802	-3.093969	0.0074
D(LINV(-2))	-0.035018	0.015773	-2.220119	0.0422
D(LIMP)	-0.017361	0.035464	-0.489540	0.6315
D(LIMP(-1))	-0.099601	0.033777	-2.948800	0.0100
D(LIMP(-2))	-0.106770	0.041390	-2.579579	0.0209
D(LIMP(-3))	-0.090431	0.040421	-2.237246	0.0409
CointEq(-1)*	-0.484396	0.093291	-5.192319	0.0001

R-squared	0.620014	Mean dependent var	0.028286
Adjusted R-squared	0.408911	S.D. dependent var	0.022244
S.E. of regression	0.017102	Akaike info criterion	-5.017589
Sum squared resid	0.005264	Schwarz criterion	-4.498960
Log likelihood	83.75504	Hannan-Quinn criter.	-4.855161
Durbin-Watson stat	2.423415		